جامعة عمار ثليجي– الأغواط

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

التنمية المحلية في البيئة الصحراوية بين الواقع والمأمول

مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص : إدارة الموارد البشرية

إعداد الطالبة: **إشراف الدكتور:**

❖ **العزري كريمة** **قرطي العياشي**

لجنة المناقشة:

- الدكتور: .....شويحة يوسف .....رئيسا
- الدكتور: .....قرطي العياشي ..... مشرفا ومقررا
- الدكتور: ....بغداد قرزو ..... عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2020-2021

جامعة عمار ثليجي– الأغواط

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

التنمية المحلية في البيئة الصحراوية بين الواقع والمأمول

مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص : إدارة الموارد البشرية

إعداد الطالبة:

❖ **العزري كريمة**

إشراف الدكتور:

قرطي العياشي

لجنة المناقشة:

- الدكتور: .....شويحة يوسف .....رئيسا
- الدكتور: .....قرطي العياشي ..... مشرفا ومقررا
- الدكتور: ....بغداد قرزو ..... عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2020-2021

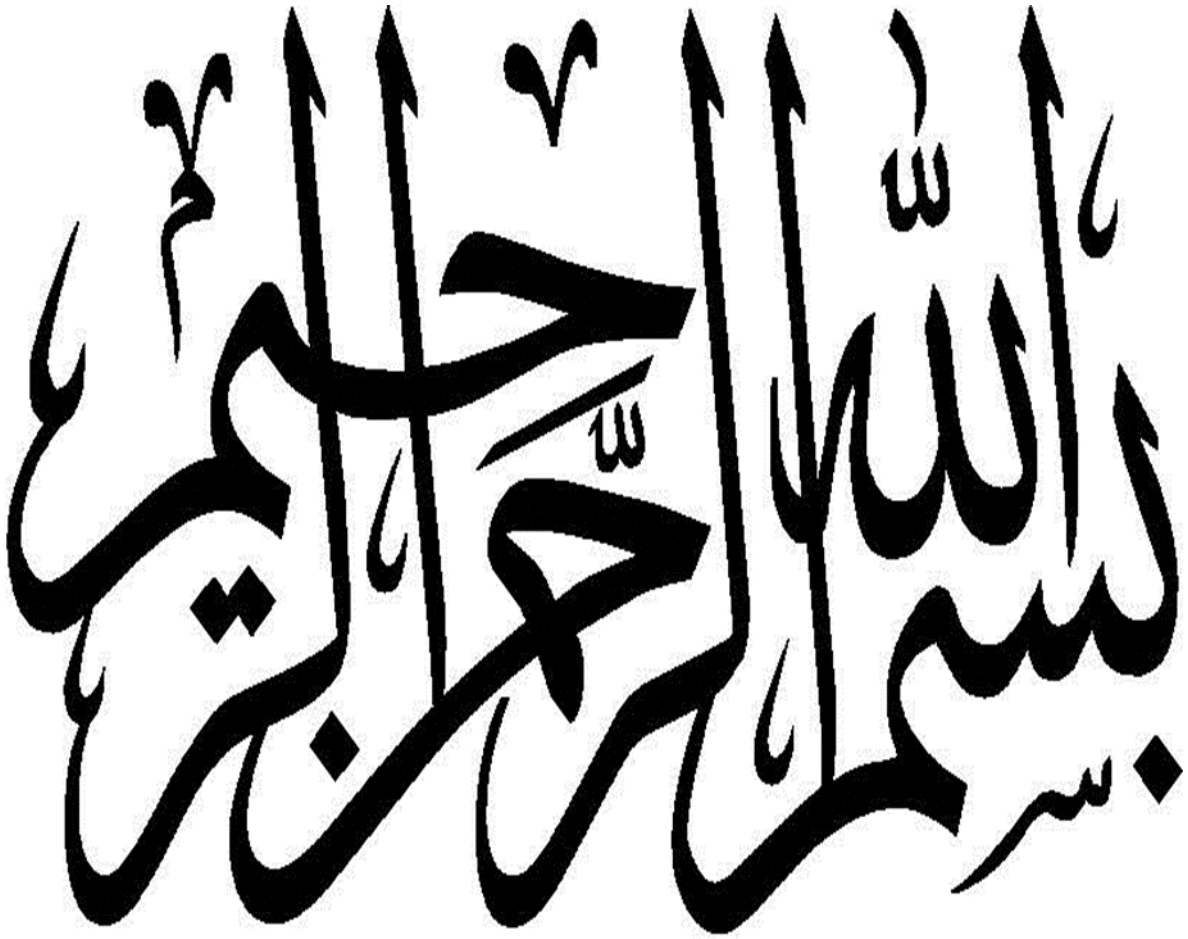
بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة شكر

عملا بقوله صلى الله عليه وسلم "أفلا أكون عبدا شكورا " الحمد أولا و الشكر لله الذي وفقنا لهذا و الصلاة والسلام على أشرف الأنبياء وسيد المرسلين سيدنا محمد وعلى اله وصحبه اجمعين .يسرني و يسعدني و يشرفني أن نقدم لكم هذا العمل و نرجو الله أن يوفقنا و إياكم إلى ما يحبه و يرضاه . أتقدم في هذه الكلمة إلى كل من ساهم و ساعد من بعيد أو قريب في إنجاز هذا البحث كما أتقدم بجزيل الشكر و التقدير لكل من الأستاذ المشرف القرطي العياشي على التوجيهات و النصائح و حسن الإستقبال والمعاملة الطيبة التي قدمها لي . كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى كافة أستاذة قسم العلوم السياسية بجامعة عمار ثليجي .و إلى كافة العاملين بها من إداريين الذين سهلو علينا شقاء الدراسة طوال سنوات المرحلة الجامعية.

كريمة العزري

إهداء

الحمد الله الذي هدانا لهذا و ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله . إلى كل من كان سببا في وجودي في_ هذه الدنيا القائل سبحانه و تعالى في حقهما و بالوالدين إحسانا فاللهم احفظهما ووفقني لطاعتهما . إلى من علمني أن لا التفت إلى الوراء و ان لا أنظر إلى الأسفل إلى قدوتي و رمزي الابدي الى رسالة النبل و الوفاء إلى أبي العزيز أطال الله في عمره .الى التي جعلت من إنسانة الى نبع الحب و الحنان الى احلى كلمة ينطق بها اللسان إلى أمي الحبيبة أطال في عمرها . إلى اخي ياسين و زوجته و أولاده دلال -عبد القادر- محمد إلى إخواتي وسام- خدوج-نميرة إلى إخواني أسامة و محمد الحبيب . إلى ابنة اختي وردة البيت و ضحكته نميرة حفظها الله و رعاها برعايته . إلى صديقاتي وريدة و سهيلة . إلى كل من حملهم قلبي و لم يذكرهم قلمي .

كريمة لعزري

مقدمة

إن الاهتمام بفكرة تنمية المجتمعات المحلية تكرس بشكل كبير عقب الحرب العالمية الثانية حيث حظيت المجتمعات المحلية باهتمام كبير، من حيث الدراسات والأبحاث التي تطرقت لموضوع تنمية المجتمعات المحلية .و حتى من جانب الاهتمام الدولي بها في مختلف المنظمات الدولية هيئة الأمم المتحدة ومختلف الهيئات الدولية التابعة لها كالمجلس الاقتصادي والاجتماعي والفاو وحتى المؤسسات المالية الدولية كالبنك الدولي ، وحتى على مستوى إقليمي كجامعة الدول العربية والمنظمة العربية للتنمية الزراعية والمنظمة العربية للتنمية الإدارية وحتى الحكومات أعطت لها اهتماما بالغا من خلال سياساتها التنموية.

و اهتمت الجزائر بالتنمية المحلية منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، واخذتها بأبعادها الثلاثة، البعد الإقتصادي الذي يهدف إلى زيادة الثروة الإقتصادية و دمج كل الطاقة الإنتاجية المحلية في النشاط الإقتصادي بدون ترك قوى إقتصادية معطلة، أما البعد الثاني هو البعد الإجتماعي فالتنمية المحلية تهدف بالأساس إلى تنمية المجتمع المحلي و إعادة توزيع الثورة بين أفراد المجتمع حتى نتمكن من محاربة الفقر و التخلف الذي قد يضر بالمجتمع المحلي، أما البعد الثالث و هو البعد الذي يرتبط بالبعدين السابقين بحيث أننا عندما نهتم بالتنمية المحلية لابد من الإهتمام بالمحيط البيئي و نحافظ على الطبيعة من التلوث ،و كذلك المحافظة على الخيرات الطبيعية المتواجدة محليا مثل المياه و الغابات و الصحاري و التي تشكل الشطر الأكبر من التراب الوطني .

و يعتمد على الصحراء و مواردها بشكل كبير في الجزائر فالجزائر بلد طاقوي أكثر منه صناعي.

ولكن تشكل السياحة بمختلف أنواعها مصدرا مهما للدخل بالنسبة لعدد كبير من دول العالم، كما أنها أصبحت المصدر الأول للدخل في عدد لابأس به من البلدان نظرا للعائد المادي الكبير الذي توفره حيث قدرت الدراسات الحديثة بأكثر من مليار دولار ما يصرف يوميا في العالم في قطاع السياحة، و أشارت أيضا هذه الدراسات إلى أن قرابة الـ 15% من القوى العاملة في العالم تنشط في مجالات السياحة المختلفة. تسعى الجزائر على غرار بقية الدول إلى تطوير قطاع السياحة بغية تنويع مصادر الدخل الوطني التي تعتمد عندنا أساسا على قطاع المحروقات، و لعل من أبرز أنواع السياحة التي تطمح الجزائر إلى تطويرها و تفعيلها هو ما يعرف بالسياحة الصحراوية إذ تملك الجزائر المقومات الطبيعية اللازمة لقيام هذه السياحة فهي تتربع على صحراء شاسعة تزخر بمناطق ساحرة كالواحات و منطقتي الهقار و الطاسيلي المصنفتين في التراث الإنساني من طرف اليونسكو، و تتمتع كذلك بتراث و تاريخ و ثقافة قلما وجدت في مناطق أخرى تتجلى في الرسومات و النقوش الملونة و أخرى المحفورة في صخور الجبال و التي تعود إلى آلاف السنين. تشهد السياحة الصحراوية في الجزائر خلال السنوات الأخيرة تطورا ملحوظا لاسيما بعد تحسن الوضع الأمني الداخلي، إلا أن هذه النتائج المحققة تبقى بعيدة كل البعد عن التطلعات حيث هناك عدّة عوامل تؤول دون تحقيق هذا القطاع للقفزة النوعية المرجوة و لعل أهمها نقص الاستثمارات و الهياكل.

تتمتع الجزائر بإمكانيات سياحية كبيرة تسمح لها بتطوير الاقتصاد الوطني خارج المحروقات، خاصة وأن التنبؤات تشير إلى نفاذ الاحتياطات النفطية بحلول العام 2050 بما يحتم ابتكار موارد تنموية متجددة وصديقة للبيئة، ولعل القطاع السياحي أكثر المصادر والبدائل التنموية المتاحة استدامة، وعلى هذا الأساس ووعيا منها بأهمية الثروة السياحية الهائلة التي تمتلكها، قامت الجزائر بتبني استراتيجية لصناعة وتنمية السياحة المستدامة آفاق العام 2025، احتلت السياحية الصحراوية موقعا معتبرا ضمن الاستراتيجية المذكورة، لذا سنقوم بتشخيص الواقع الراهن للسياحة الصحراوية في الجزائر مع استشراف مآلاته المستقبلية في ظل المتغيرات السياسية الراهنة في منطقة الساحل الإفريقي وتداعياتها على القطاع.

وتأتي السياحة الصحراوية كنوع من السياحة تحتوي على مقومات سياحية مختلفة تجذب السائح إليها مرتبطة بالآثار الحضارية القديمة و جوانب الجذب البشري المتمثلة في القصور القديمة، فعلى الدولة أن تشجع إعلامها على التعريف و تسليط الضوء على الطاقة البديلة للنفط و تشجيع السياحة الصحراوية القادرة على تصريف ثرواتها السياحية.

و من أجل ذلك جاءت هذه الدراسة التنمية الصحراوية بين الواقع و المأمول نحو الإستفادة من التجارب الدولية الرائدة و كيف يمكن جذب و استقطاب السياح إلى الصحراء الجزائرية.

أولا-أهمية وأهداف الدراسة

أ- أهمية الدراسة:

تكتسي هذه الدراسة أهميتها من خلال تسليط الضوء على التنمية المحلية أولا والسياحة الصحراوية في الجزائر ثانيا ، ويمكن تلخيصها في النقاط التالية :

تتضح أهمية الموضوع في عنصرين كيفية تحقيق التنمية المحلية و تطوير و تحسين السياحة الصحراوية في الجزائر يعتقد الناشط في مجال السياحة الصحراوية منصور الجزيري أنّ "السائح الأجنبي تهمه الصحراء بالدرجة الأولى، والجزائر غنية بصحراء شاسعة رملية وصخرية وواحات وفولكلور وتقاليد أصيلة وآثار تخلد من سكنوا فيها منذ القدم". في المقابل، ينتقد غياب منشآت فندقية كافية في الصحراء: "يجب تشييد عشرات الفنادق والقرى السياحية في الصحراء وتشجيع الأنشطة الترفيهية والرياضية كالتزحلق على الرمال والألعاب التقليدية الصحراوية وسباق الجمال، مع تطوير النقل بمختلف أنواعه، ودعم الصناعات الحرفية والتقليدية لتصبح السياحة نفط الصحراء."

ب-أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

-تحديد مقومات الجذب الطبيعية و التاريخية و التراثية للصحراء الجزائرية .

-و من ثم تحديد واقع ومستقبل التنمية في المناطق الصحراوية .

و أيضا تحليل التحديات و المعوقات التي تواجه السياحة الصحراوية في الجزائر.

ثانيا –أسباب إختيار الموضوع :

تعتبر السياحة الصحراوية من المواضيع الهامة التي لها دور هام في التنمية المحلية و هذا الأمر الذي أدى إلى إختياري لهذا الموضوع .

أ–الأسباب الذاتية :

–تسليط الضوء على موضوع يدخل في إطار التخصص الذي أدرسه "إدارة الموارد البشرية –"كوني مواطنة جزائرية تطمح إلى تنمية السياحة الصحراوية في الجزائر لجذب السياح والإعتماد عليها كمورد اكثر من النفط.

–كون الصحراء الجزائرية تضم عدة ولايات، و كلها تتوفر على مناطق سياحية و أثرية قديمة قادرة على جذب العديد من السياح، كولاية تمنراست و أدرار و غرداية و غيرها من الولايات، إلا أن هذا النوع من السياحة لازال الإقبال عليه منخفض جدا بمقارنة أنواع السياحة في الجزائر.

–محاولة إعطاء فكرة بحكم شغفي بالصحراء و السياحة الصحراوية في الجزائر حول توفير البنى التحتية ،وتوفير الأمن في منطقة الهقار و اليزي ، و كذلك توفير الفنادق و المطاعم و وسائل النقل ، و كذا نقص حجم الإستثمارات المسجلة في هذا القطاع الحيوي ، و هو ما يشكل تحديا كبيرا.

ب-الأسباب الموضوعية:

-تثمين التنمية كأسلوب يجسد كل آليات تحقيق التنمية في قطاع السياحة بالمناطق الصحراوية.

-معرفة المعوقات التي يواجهها القطاع السياحي و محاولة إعطاء إقتراحات للتغلب عليها.

-تشخيص واقع الإستثمار في القطاع السياحي بالجزائر .

-تحديد طبيعة المشاريع التي يقبل عليها المستثمر، و مدى توافقها مع حاجات المجتمع المحلي.

ثالثا: أدبيات الدراسة:

أ- مفاهيم الدراسة:

-التنمية المحلية:

هي القيام بمجموعة من العمليات، والنشاطات الوظيفية، والتي تهدف إلى النهوض في كافة المجالات المكونة للمجتمع المحلي، وتعرف أيضاً، بأنها: دعم سلوك الأفراد، وصقل مهاراتهم حتى يتمكنوا من تطوير أنفسهم، مما ينعكس إيجابياً على مجتمعهم، ويؤدي إلى نموه في العديد من القطاعات المحلية المؤسسية، والتعليمية.

-السياحة الصحراوية :

تعتبر السياحة الصحراوية مطلب اقتصادي وإستراتيجي هام خاصة في الآونة الأخيرة لما تنفرد به من خصائص اقتصادية وطبيعية تجعلها قادرة على توفير الموارد المالية والاقتصادية لدفع عجلة نمو النشاط الاقتصادي المعاصر.

-السياحة :

السياحة هي السفر بهدف الترفيه أو التطبيب أو الاكتشاف، وتشمل السياحة توفير الخدمات المتعلقة بالسفر.

-السائح :

والسائح هو الشخص الذي يقوم بالانتقال لغرض السياحة لمسافة ثمانين كيلومترا على الأقل من منزله.

ب -الدراسات السابقة:

تمثل الدراسات السابقة استطلاعا يتضمن مناقشة وتلخيص الأفكار الهامة الواردة في دراسات أو بحوث أنجزت في زمن معين سابقا، قبل الدراسة الحالية و لها علاقة عضوية بمتغيرات الدراسة.

أولا: الدراسات الأجنبية:

1) الدراسة الأولى

Un voyage spirituel au coeur du desert algerien Avis sur Tassili N'Ajjer National Park

هدفت هذه الدراسة إلى وصف الصحراء الجزائرية و كذا السياحة في الصحراء الجزائرية وأيضا طرق الوصول إلى هذه المناطق الخلابة و التي عبر السائح الانجليزي على دهشته البالغة و بعد رحلاته للعديد من البلدان بجمال الصحراء الجزائرية.

ثانيا : الدراسات العربية :

2) **الدراسة الثانية:** السياحة الصحراوية في الجزائر: المقومات، المعوقات والآفاق.

تشكل ا لسياحة بمختلف أنواعها مصدرا مهما للدخل بالنسبة لعدد كبير من دول العالم، كما أنها أصبحت المصدر الأول للدخل في عدد لا بأس به من البلدان نظرا للعائد المادي الكبير الذي توفره حيث قدرت الدراسات الحديثة بأكثر من مليار دولار ما يصرف يوميا في العالم في قطاع السياحة، وأشارت أيضا هذه الدراسات إلى أن قرابة الـ 15% من القوى العاملة في العالم تنشط في مجالات السياحة المختلفة. تسعى الجزائر على غرار بقية الدول إلى تطوير قطاع السياحة بغية تنويع مصادر الدخل الوطني التي تعتمد عندنا أساسا على قطاع المحروقات، و لعل من أبرز أنواع السياحة التي تطمح الجزائر إلى تطويرها و تفعيلها هو ما يعرف بالسياحة الصحراوية إذ تملك الجزائر المقومات الطبيعية اللازمة لقيام هذه السياحة فهي

تتربع على صحراء شاسعة تزخر بمناطق ساحرة كالواحات و منطقتي الهقار والطاسيلي المصنفتين في التراث الإنساني من طرف اليونسكو، و تتمتع كذلك بتراث و تاريخ و ثقافة قلما وجدت في مناطق أخرى تتجلى في الرسومات و النقوش الملونة و أخرى المحفورة في صخور الجبال و التي تعود إلى آلاف السنين. تشهد السياحة الصحراوية في الجزائر خلال السنوات الأخيرة تطورا ملحوظا لاسيما بعد تحسن الوضع الأمني الداخلي، إلا أن هذه النتائج المحققة تبقى بعيدة كل البعد عن التطلعات حيث هناك عدّة عوامل تؤول دون تحقيق هذا القطاع للقفزة النوعية المرجوة و لعل أهمها نقص الاستثمارات و الهياكل.

ثالثا :الدراسات الجزائرية :

3) الدراسة الثالثة : السياحة الصحراوية المستدامة في الجزائر/الاستراتيجيات والآفاق- دراسة استشرافية لمستقبل السياحة الصحراوية في ظل التداعيات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي.

تتمتع الجزائر بإمكانيات سياحية كبيرة تسمح لها بتطوير الاقتصاد الوطني خارج المحروقات، خاصة وأن التنبؤات تشير إلى نفاذ الاحتياطات النفطية بحلول العام 2050 بما يحتم ابتكار موارد تنموية متجددة وصديقة للبيئة، ولعل القطاع السياحي أكثر المصادر والبدائل التنموية المتاحة استدامة، وعلى هذا الأساس ووعيا منها بأهمية الثروة السياحية الهائلة التي تمتلكها، قامت الجزائر بتبني استراتيجية لصناعة وتنمية السياحة المستدامة آفاق العام 2025، احتلت السياحية الصحراوية موقعا معتبرا ضمن الاستراتيجية المذكورة، لذا ستعنى هذه الدراسة

بتشخيص الواقع الراهن للسياحة الصحراوية في الجزائر مع استشراف مآلاته المستقبلية في ظل المتغيرات السياسية الراهنة في منطقة الساحل الإفريقي وتداعياتها على القطاع.

رابعا – إشكالية الدراسة :

تستند التنمية بمختلف أصعدتها ومجالاتها على الخطط التي ترسم بتجسيدها والاستراتجيات التي تعتمد لبلوغها، كما تراعي من جانب آخر سمات والخصوصيات التي تمتاز بها بعض الأقاليم أو المناطق على حساب أقاليم أو مناطق أخرى

فالمناطق الصحراوية على وجه التحديد تتطلب لتنميتها رؤية خاصة واستراتيجية محددة تتلاءم والخصوصيات البيئية والاقتصادية لهاته المناطق، كما أن تجسيد مفهوم التنمية المستدامة للمناطق الصحراوية ليس بالامر الهين كما يعتقد البعض، ذلك أن هناك العديد من الأسس البيئية الواجب الاستناد إليها في أي عملية تنموية بالأقاليم الصحراوية وسأحاول من خلال هاته الدراسة الإجابة على الإشكالية الرئيسية التالية :

ما هو واقع ومستقبل التنمية في المناطق الصحراوية؟

الأسئلة الفرعية

1- ماهي خصائص ومميزات التنمية المحلية في المناطق الصحراوية ؟

2- ماهي الصعوبات التي تواجه التنمية المحلية في المناطق الصحراوية ؟

3- ماهي مقومات التنمية المحلية في المناطق الصحراوية ؟

خامسا-فرضيات الدراسة:

أ-الفرضية الرئيسية :

1- تتطلب التنمية المحلية في المناطق الصحراوية سياسات خاصة بسبب خصوصية المنطقة.

2- تواجه التنمية المحلية في المناطق الصحراوية صعوبات سياسية وإدارية واقتصادية.

3- تحقيق التنمية المحلية في المناطق الصحراوية مرتبط بالارادة السياسية للسلطة وحسن إدارتها للمقومات التنموية بما يتوافق وخصوصية المنطقة.

سادسا-منهجية الدراسة:

أ- **الإطار المنهجي** : إن موضوع دراستنا يتطلب منهج محدد و أدوات بحثية و التي تتلائم مع طبيعة الموضوع و المتمثلة في :

•**المنهج الوصفي التحليلي:** والذي يعرف بأنه أسلوب من أساليب التحليل المرتكز على معلومات كافية ودقيقة عن ظاهرة أو موضوع محدد من خلال فترة أو فترات زمنية معلومة وذلك من أجل الحصول على نتائج عملية تم تفسيرها بطريقة موضوعية وبما ينسجم مع المعطيات الفعلية للظاهرة.

دراسة الحالة: وقد اعتمدنا في دراستنا هذه على دراسة حالة وواقع التنمية المحلية في المناطق الصحراوية وكذا الصعوبات التي تواجهها عملية التنمية في هاته المناطق وكذا مستقبل التنمية بها.

ب-الإطار النظري للدراسة

تعتمد دراستنا على بعض من النظريات التي تتماشى معه والمتمثلة في:

الاقتراب المؤسسي:

اعتدمنا على الاقتراب المؤسسي باعتبار أن التنمية عملية تقوم بها مؤسسات الدولة ممثلة في المؤسسات المركزية المتمثلة في كل أجهزة الحكومة وأيضا المؤسسات اللامركزية المتمثلة في الجماعات المحلية وهي الولاية والدائرة والبلدية.

اقتراب الاقتصاد السياسي: واعتمدنا اقتراب الاقتصاد السياسي لما له من أهمية خاصة في دراسة السياسة العامة أي الدراسات المتعلقة بماذا تعمل الحكومات. وهناك صراعاً بين إيديولوجيات ومعتقدات سياسية مختلفة حول حدود الدور الذي ينبغي أن تلعبه الحكومة ومؤسساتها سياستها في الاقتصاد. وأهم نقطة في ذلك النزاع تتعلق بالسؤال التالي: "ما هو دور الحكومة فيما يتعلق بالتنظيم، والدعم أو التدخل في الشئون الاقتصادية والاجتماعية.

سابعا-تقسيم الدراسة

و للإجابة عن الإشكال المطروح، ارتأينا تقسيم هذه الدراسة لثلاثة فصول ، بحيث تتناول في الفصل الأول الإطار المفاهيمي للتنمية المحلية من خلال دراسة مفهوم التنمية المحلية بتعريفها و كذا التطرق الى المناطق الصحراوية و أيضا تعريف إدارة التنمية و الأدوات اللازمة لتطبيقها.

اما الفصل الثاني فنتعرض فيه إلى واقع التنمية المحلية في المناطق الصحراوية و ذلك بالوقوف على الصعوبات السياسية و الإدارية و الاقتصادية و دور السلطات المحلية و كذا مقومات التنمية السياحية في الصحراء الجزائرية .

و اما بالنسبة للفصل الثالث فنتطرق فيه إلى مستقبل التنمية في المناطق الصحراوية بتحليل السياحة الصحراوية و مقوماتها و كذا الصناعة الطاقوية و أيضا بديل الصناعة الطاقوية الا و هي الفلاحة بذكر أنواعها و أهميتها .

ثامنا-صعوبات الدراسة:

من أكثر الصعوبات التي واجهتها في هذه الدراسة هي:

-صعوبة التنقل إلى الصحراء الجزائرية و الحصول على إحصائيات وعينات للفنادق الصحراوية بغية تحري الأمر حول هذا الموضوع .

-صعوبة الحصول على الكتب و المراجع الورقية فهذا الموضوع تمسه المقالات الإلكترونية أكثر من الكتب .

-صعوبة تحديد العوائق التي تواجه التنمية الصحراوية فكل جهة و سلطة تلقي اللوم على سلطة أخرى.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتنمية المحلية

تمهيد:

التنمية المحلية هي القدرة على الإستفادة من مصادر البيئة البشرية و المادية المتوافرة،و زيادة تلك المصادر كما و نوعا لتطويرها بما يعود نفعه على جميع أفراد المجتمع مع ضمان استدامة هذه المصادر،و يبقى العنصر البشري و تطويره ماديا و ثقافي و روحيا شرطا أساسيا لكل تنمية محلية و نتعرض للإطار المفاهيمي للتنمية في هذا القسم من هذه الدراسة في مبحثين ،مفهوم التنمية المحلية (المبحث الأول) ثم نستعرض المناطق الصحراوية (المبحث الثاني) و بعد ذلك إدارة التنمية المحلية(المبحث الثالث) .

المبحث الأول: مفهوم التنمية المحلية

التنمية المحلية عملية تغير جذري لكل جوانب الحياة بما يؤدي إلى تطوير الفرد و المجتمع ، و بالتالي فهي ليست جهدا مبعثرا غير واع أو جزئي غير واع أو جزئي غير متكامل يقتصر على البعد الإقتصادي فقط ، بل يتضمن ابعادا أخرى سياسية و إجتماعية، فهي ذلك الجهد المنظم الواعي الهادف إلى رفع المستوى المعيشي و الإجتماعي و السياسي لغالبية الساكنة المحلية.

المطلب الأول: تعريف التنمية المحلية

التنمية المحلية هي بحث في الأنشطة التي تستهدف رفع المستوى الإجتماعي و الإقتصادي للأقاليم المحلية التي تشكل في آن واحد إحدى أهم مجالات عمل مؤسسات السياسية العامة المعاصرة[1].

و إحدى أهم وسائل التنمية الوطنية التي لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال التركيز على الاجزاء الأكثر تخلفا في الدولة و التي تشكل الأقاليم المحلية الجزء الأكبر منها ، و بهذا يمكن تعريف التنمية المحلية بأنها: السياسات و البرامج التي تتم وفق توجيهات عامة لإحداث تغيير مقصود مرغوب فيه في المجتمعات المحلية ، بهدف رفع مستوى المعيشة في تلك المجتمعات في كافة الجوانب ، و هي بهذا المعنى تعتبر تغيير في البنية الإقتصادية و الإجتماعية للمجتمع المحلي

[1] خنفري خيضر ، **تمويل التنمية المحلية في الجزائر "واقع و آفاق "** ، رسالة دكتوراه في العلوم ، فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر 3 ، 2011 م ، ص19-17 .

بواسطة جملة من السياسات العامة و البرامج الحكومية التي تكون للأجهزة المركزية و المحلية للدولة دورا فعالا في مجال التصميم و الإعداد و الاشراف على تنفيذ سياسات التنمية المحلية.

كما أن التنمية المحلية هي عملية تشجيع المجتمع المحلي على إتخاذ الخطوات التي جعلت حياتهم المادية و الروحية أكثر غنى معتمدين في ذلك على أنفسهم، فجوهر ذلك هو الكيفية و السبيل التي تعالج بها المجتمع مشكلاته ، و هي العملية التي يمكن من خلالها قيام أهالي المجتمعات الصغيرة من مناقشة حاجاتهم و رسم الخطط المشتركة لإشباعها ، و يتم من خلالها التركيز على التحرك المجتمعي ،كما أن التنمية المحلية نوع من تقسيم العمل في إطار السياسة العامة للتنمية الشاملة للمجتمع ككل ، و ببساطة التعبير هي العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين الجهود الشعبية و الجهود الحكومية ، للارتفاع و السمو بمستويات التجمعات المحلية و الوحدات المحلية إقتصاديا و ثقافيا و إجتماعيا و حضاريا من منظور تحسين نوعية الحياة لسكان تلك التجمعات المحلية في مستوى من متسوى من مستويات الإدارة المحلية في منظومة شاملة و متكاملة .

المطلب الثاني : خصائص التنمية المحلية

للتنمية المحلية مجموعة من الخصائص يمكن إنجازها في ما يلي :

-التنمية عملية مقصودة و مخططة : هي مجموع الوسائل و الطرق لتحسين الظروف بأنواعها ، وفق سلم زمني محدد يعتمد على مخطط بعيد المدى أو قصير بغية ترقيتها .

– التنمية عملية ضرورية للتغيير المنظم : هي الطريقة المسلمة تطوي في طياتها للبديل المهيكل و الحاسم في جميع المجالات و على رأسها الجوانب الإقتصادية و الإجتماعية و التكنولوجية وكذا ترقية القدرات و السلوكيات الإنسانية[1].

–التنمية عملية ليست جزئية و إنما كلية شاملة : هي أسس و قواعد مبنية على المشاركة في تنظيم أسلوب العمل الإجتماعي و الإقتصادي بصفة كلية و شاملة بمعنى على جميع المستويات و غير منحصرة على جهة أو جزء معين .

–التنمية عملية داخلية ذاتية : تدخل التنمية على تميز المجتمع المحلي للعبور إلى الرقي و الازدهار الداخلي في تنسيق الجهود على مختلف المستويات، و أن العوامل الخارجية لا تكون سوى عوامل محفزة للعوامل الداخلية الأساسية.

–التنمية عملية ديناميكية: هي وسيلة فعالة و ناجحة إذا التقت المعايير و العوامل المحفزة لبعضها في ترسيخ التطور و البناء المتقدم داخل الإقليم الواحد .

–التنمية عملية مستمرة : الغاية منها سيرورة و ديمومة تحسين الأحوال المعيشية للمجتمع على أساس الوسيلة الإيجابية في ترقية و ضمان و مواصلة المسيرة للأجيال المقبلة .

[1] وفاء شيعاوي ، **الحكم المحلي الرشيد كآلية للتنمية المحلية في الجزائر**، رسالة ماجستير ،كلية الحقوق و العلوم السياسية ،جامعة الحاج لخضر(باتنة) ، 2010 م ، (غير منشورة) ، ص 52 –53 .

المطلب الثالث :أهمية التنمية المحلية

تهدف التنمية المحلية إلى الاستفادة من كافة الموارد؛ إذ إنها تسعى إلى جعل الموارد الأولية وسيلة من الوسائل التي توفر الكفاية الذاتية لأفراد المجتمع، وتحول جزءاً منها ليصبح من أجزاء التجارة المحلية، والخارجية ليعود بالفائدة على المجتمع كاملاً. تسعى لتوفير كافة الخدمات الأساسية للأفراد، من وسائل نقل، ومؤسسات تعليمية، وقطاعات عامة، وغيرها.

المبحث الثاني: المناطق الصحراوية.

تعد الصحراء الجزائرية ثاني اكبر صحراء في العالم تبلغ مساحتها مليوني كلم مربع تغطي 84 % من المساحة الكلية للجزائر أي ما يعادل أربعة اخماس التراب الوطني و تعد من اثمن محميات التنوع البيئي .

المطلب الأول: تعريف المناطق الصحراوية.

الصَّحْرَاءُ هي منطقة قاحلة حيث المطر قليل جداً، وبالتالي فظروف الطقس معادية للحياة النباتية والحيوانية. وإن انعدام الغطاء النباتي في الصحراء يعرض طحها لعمليات التعرية. ... وتتشكل الصحارى بفعل العوامل الجوية حيث أن الاختلافات الكبيرة بدرجات الحرارة بين النهار والليل تؤدي إلى تكسر الصخور إلى قطع.

تمتلك الصحراء الجزائرية كل المقومات السياحية والتي تجعلها محل لاستقطاب السياح، فهي غنية بالواحات الخضراء والشواهد والآثار التاريخية للحضارات المتعاقبة وجمال الطبيعة والعمران لتصبح وجهة سياحية مرغوبة ومفضلة للسياح رواد المغامرة ومحبي التجوال في الصحراء ذات الطبيعة الخلابة و بالرغم من أن السياحة الصحراوية في الجزائر تشهد نموا مستمرا سنة بعد أخرى غير أن وتيرة هذا التطور بطيئة مقارنة بما تزخر به بلادنا من مقومات سياحية تجعلها محل جذب للسياح من كل بقاع العالم . وسنحاول من خلال المبحث التطرق إلى أهم مقومات السياحة الصحراوية بالجزائر ومتطلبات تنشيطها والإجراءات المتخذة في

سبيل ذلك هذا بصفة عامة مع التركيز على المقومات السياحية التي تزخر بها ولاية بسكرة كواحة فريدة من نوعها بصفة خاصة والإجراءات التي تتخذ من اجل النهوض به[1].

المطلب الثاني:خصائص المناطق الصحراوية

الصحراء الجزائرية هي صحراء تقع في وسط شمال إفريقيا، و هي جزء كن الصحراء الأفريقية الكبرى ، تمثل مساحة الصحراء في الجزائر أكثر من 80% من مساحتها الإجمالية، و تعتبر من أكثر المناطق الصحراوية في العالم حرارة ، تمتد على أكثر من 3.5 مليون مربع و هو تقريبا حجم الولايات المتحدة بأسرها، و مناطق الجنوب الجزائري تمتلك إمكانيات سياحية هائلة جدا من خلال شساعة ترابها مما جعل منها مقصد سياحيا لكافة المجتمعات خاصة المجتمع الأوروبي الذي أدرك جيدا أن المنطقة ذات جانبية في الأسواق السياحية الدولية .

تتميز الطبيعة الصحرواية بثلاث سمات رئيسية[1]:

-النسيج الواسع للهضاب الأرضية التي تسمى الحمادة مع الغير و الذراع.

-ثلاثة احواض كبرى محاطة بالكثبان الرملية، العرق الشرقي و العرق الغربي و عرق الشاش.

-طبيعة الهقار الجبارة التي توجد بها أعلى قمة في الجزائر و هي قمة "طاهات" .

[1]مجلة البحوث و الدراسات . العدد (24)-السنة (14) -**صيف 2017 الصحراء الجزائرية:دراسة في الجغرافيا** .بقلم د/محمد رشدي جراية .

[1] world tourism organization: definition of tourism. Www.world-tourism.org 06/02/2012

المطلب الثالث :الإطار الجغرافي للمواقع الصحراوية في الجزائر .

و تتمثل المناطق السياحية في الصحراء الجزائرية:

1."تاغيت" ساحرة في كل الفصول : إذا كنت تبحث عن وجهة سياحية في الجزائر يمكنك الذهاب إليها في كل الفصول، فأمامك خيار واحد، اشتري تذكرة إلى "تاغيت". الميزة التي تعرف بها المنطقة أنها مناسبة للسياحة في كل وقت. شتاء وخريفا وصيفا وربيعا، لا تخلوا المنطقة من الزوار.

مدينة "تاغيت" السياحية أو كما يطلق عليها جوهرة الساورة. تبعد عن مقر الولاية حوالي 93 كلم كما يحدها من الشرق العرق الغربي الكبير ومن الغرب العبادلة ومن الشمال بني ونيف وبشار أما من الجنوب إقلي وبني عباس، مساحتها 8040كلم [1].

أصل كلمة "تاغيت" يشتق من عدة مفردات فالأولى تاغونت وتعني بالبربرية الحجرة أو تغليت وتعني الهضبة أو آغل وهو الذراع بحيث قال البعض هو المكان الضيق بين الجبل والكثبان الرملية. تزخر جوهرة الساورة بجمالها ذو الواحات الجميلة والكثبان الرملية الخلابة التي تمتد على الصحراء الصخرية "الحمادة" وواحة النخيل التي تمتد على 18 كيلومترا بقصورها الستة[2].

---

[1] عبد الكريم دحموني، **تنمية و تطوير السياحة الصحراوية**، (دراسة حالة تمنراست) ماجستير ،تخصص النظرية الاقتصادية، جامعة الجزائر، (2006\2007م).

[2] هدير عبد القادر: واقع السياحة في الجزائر و آفاق تطويرها، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2006.

تحتوي مدينة تاغيت على القصر القديم الذي يعتبر معلما تاريخيا يروي مختلف الفترات الزمنية في القديم الذي عاشها أبناء المنطقة ، كما يتوفر على بابان الأول أساسي لدخول الزوار والثاني يوجد بالجهة الخلفية من القصر يقودك إلى واحة النخيل، تحتوي على 100 ألف نخلة وتنتج حوالي 50 نوعا من التمور.

يوجد في المدينة فندق بواصفات 3 نجوم الذي صمم من طرف المهندس الايطالي puchita بحيث أن تاريخ الافتتاح كان في سنة 1969 ، الفندق يتوفر على 60غرفة بمعدل 120 سرير ومطعم يقدم أشهى المأكولات كما يحتوي أيضا على 02 قاعة اجتماعات.

تتميز المنطقة بمساحة محدودة تمتد على طول 30 كلم، وهو ماجعلها منطقة آمنة لا تشكل تهديدا على السياح، على خلاف المناطق الصحراوية الشاسعة، بالإضافة إلى طبيعة سكان المنطقة الذين يتميزون بحسن التعامل والتعايش مع الآخرين وانفتاحهم على العالم. بالإضافة إلى النقوش الصخرية أو ما تسمى عند سكان المنطقة (الحجرة) لمشاهدة إبداعات الإنسان في النقش على الحجر والذي يعود تاريخها إلى 10 ألاف سنة قبل الميلاد كما يعتبر الفن الصخري من أهم وأقدم الدلائل في العصر القديم.

2. "أسكرام" أفضل شروق وغروب في العالم : جبل أسكرام يبعد نحو 80 كيلومترا عن مدينة تمنراست، يعتبر مقصدا مهماً للسياح، ويتم الوصول إليه عبر طريق غير مرصوف، وتستغرق الرحلة نحو ثلاث ساعات، حيث تتخللها مشاهد طبيعية مدهشة، من بينها اشكال جبلية تشبه الابهام والأسد والفيل والسمكة التي يسمونها "الحوت" وغيرها من التكوينات البركانية المذهلة.

قمة جبل اسكرام ترتفع حوالي 2800 متر عن سطح البحر، وتصل درجة الحرارة هناك في الليل الى 12 درجة تحت الصفر في أوقات من السنة. ولكنها تستحق الزيارة، لمشاهدة أجمل غروب وشروق للشمس في العالم حسب التصنيف السياحي، اضافة الى تأمل الطبيعة الساحرة بين تلك الجبال.

تم تصنيف تمنراست في عام 1989 كعاصمة عالمية للسياحة الصحراوية من قبل المنظمة العالمية للسياحة، وشهدت خلال سنتي 2006 و2007 زيارة أكثر من 35 ألف سائح ما بين شهر أكتوبر وأفريل، وهي الفترة السياحية المفضلة. ويقصد السياح هذه المنطقة للتمتع بمنظر أجمل شروق وغروب للشمس في العالم.

فتنت القمة الأب "دوفوكو" وجلبت أطماع علمية لوكالة النازا للفضاع، من أجل تشييد محطة فوق القمة التي تحتضن اليوم تاسع أهم محطة للأرصاد الجوية في العالم، وتجذب منذ سنوات أجانب وجزائريين للتمتع بأجمل منظر غروب وشروق في الكون حسب تصنيف اليونيسكو.

يكشف الارتفاع رؤية بامتداد 300 كلم، تبرز منه عند الشفق ألوان عجيبة بانعكاس ألوان حمراء وصفراء، كما تظهر سلسلة الجبال قمة "الطاهات" التي يبلغ ارتفاعها 3000 كلم، وتمثل بذلك أعلى قمة بالجزائر، بالإضافة إلى عدة قمم منها قمة "إلامن" وقمة "تينغا" وغيرها.

ينعكس الغروب على سلسلة "تيزوياك" المقابلة في احمرار مذهل، يمنحك الإنطباع بأن الشمس ستشرق وقت الغروب[1].

3.سلسلة "التاسيلي" التي حيرت الباحثين : تستقطب العديد من السواح سنويا، لأنها تعتبر من أكثر الظواهر غموضا في التاريخ الإنساني منذ اكتشافها، والذي يثبت أن التاريخ الذي نعرفه اليوم هو تاريخ حديث الولادة وأن هناك شعوبا وحضارات وأحداث جرت على هذه الأرض منذ زمن بعيد لا نعرف عنها شيئا على الإطلاق. وقد صنفت الكهوف كإرث حضاري عالمي من قبل اليونسكو سنة 1982، حيث يشكل الموقع أكبر متحف في الهواء الطلق للرسوم الصخرية البدائية في العالم وقد تم إحصاء 30.000 رسم و 4000 شكل صخري.

تقع تاسيلي وهي سلسلة جبلية بولاية إليزي في الجنوب الشرقي للجزائر وترتفع بأكثر من 2000م عن سطح البحر، يبلغ طولها 800 كم وعرضها 60 كم مشكلة مساحة تقدر بـ 12000كم مربع وأعلى قمة فيها هي "أدرار أفاو" وترتفع ب2158م. تتكون من مجموعة من تشكيلات الصخور البركانية والرملية غريبة الشكل والتي تشبه الأطلال وتعرف باسم "الغابات الحجرية". وتوجد الكهوف فوق هضبة مرتفعة بجانب جرف عميق في منطقة يتواجد بها الكثير من الكثبان الرملية المتحركة.

[1] خالد كواش: **مقومات و مؤشرات السياحة في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، ع1 ، 2004.

تم اكتشاف كهوف التاسيلي من قبل الرحالة الفرنسي "برنبان" سنة 1938 عندما قام برحلة قطع خلالها الحدود الجزائرية الليبية، لفت انتباهه مجموعة كبيرة من الكهوف ودفعه الفضول لاكتشافها ولكن ما رآه هناك جعله مذهولا! نقوش ورسوم غريبة عجيبة لمخلوقات بشرية تطير في السماء مرتدية ما يشبه أجهزة طيران! رسوم لرواد وسفن فضاء وأخرى لرجال يرتدون بزة غطس وآخرين يجرون أجساما أسطوانية غامضة تشبة الصحون الطائرة، رجال ونساء يرتدون ملابس حديثة أشبه بملابسنا اليوم! والعديد من صور الحيوانات المألوفة كالزرافات والخيول والأبقار والفيلة، وأخرى غريبة الشكل تعيش وسط المروج والأنهار الغناء مما يدل بما لا يدع مجالا للشك على أن الصحراء كانت مليئة بالحياة في الماضي.

ومع أن "برنبان" نشر مقالا حول الكهوف في أشهر مجلة علمية آنذاك إلا أن أحدا لم يول اهتماما لما اكتشفه لأنه لم يلتقط صورا تثبت صحة مانقله، إلى أن بدأ علماء الآثار يتوافدون إلى الجزائر من كل أنحاء العالم ففي عام 1956 زار "هنري لوت" العالم الفرنسي المختص بتاريخ الشعوب برفقة عدد كبير من علماء الآثار والجيولوجيا الكهوف العجيبة والتقطوا العديد من الصور بالمعدات الحديثة، وقاموا بالمسح والتحليل الذري وما أسفرت عنه تلك الدراسات أذهل العالم حيث أجمع الجميع على أن عمر النقوش يفوق 20.000 سنة![1]

[1] صالح موهوب ، **تشخيص واقع السياحة في الجزائر و اقتراح سبل تطويرها**، ماجيستير، تخصص التسيير، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، (2006-2007) .

ظهرت عدة نظريات تفسر الرسومات منها نظرية "الفضائيين القدامى"، تزعم بقيام كائنات ذكية من خارج كوكب الأرض بزيارة الأرض في العصور القديمة ما قبل التاريخ وتواصلهم مع البشر آنذاك، وكان لهذا الأمر حسبهم أثر في إثراء الثقافات البشرية وتطور التقنيات المستعملة مستشهدة بصور بعض المخلوقات الغريبة التي ترتدي حلل فضائية.

نظرية "أتلانتس" أو القارة المفقودة ذكرت لأول مرة على لسان "أفلاطون" الذي أكد على وجودها حقيقة، فبعضهم يقول أن كهوف التاسيلي كانت تقع هناك وأن سكان "أتلانتس" قاموا برسم تلك الرسوم والأشكال التي تمثل التقدم العلمي والتكنولوجي الذي وصلت إليه القارة آنذاك.

نظرية السفر عبر الزمن النظرية الثالثة تقول أن الرسوم والجداريات رسمها بشر من المستقبل استطاعوا أن يسافروا عبر الزمن والعودة إلى الماضي ولكنهم علقوا هناك فأرادوا أن يتركوا لهم أثرا يذكر وهذه النظرية بالذات بعيدة كل البعد عن المنطق السليم.

المبحث الثالث: إدارة التنمية

المطلب الأول: تعريف إدارة التنمية.

تهتم إدارة التنمية بوضع الأهداف، و إختيار النظريات ، و تحديد الأولويات و تصميم الإطار العام للتنمية بمشتقاته المختلفة _سياسية و إقتصادية و إجتماعية– ولعل أن موضوعنا يتحدث عن التنمية المحلية، و مشاركة الأهالي الجكومة في تخطيط التنمية من أجل إنجاح برامج الحكومة و من أجل تحسين المستوى المعيشي للمجتمع المحلي[1] .لذلك فإن إدارة التنمية هي الوسيلة التي يتم بها تصميم عملية التنمية و هي المرتكز الأساسي لقيام تنمية شاملة متوازنة ، و إدارة التنمية تعني مهمة القوى الفاعلة في المجتمع من سياسيين و كوادر فنية و مهندسين و مبدعين .

و سنحاول أن نعطي تعريف لإدارة التنمية المحلية كالتالي :"إدارة التنمية المحلية هي إدارة شمولية تعمل على صياغة برامج و خطط تنموية لتحقيق أهداف تنموية محلية مستدامة من أجل تنمية المجتمع المحلي، انطلاقا من انصهار كل من الإدارة الحكومية بجميع هيئاتها و مؤسساتها و الأهالي و المجتمع المدني المحلي من أجل إتخاذ قرارات و سياسات تتجاوب مع

[1] محمد فرحي ، **دور البعد الروحي في إدارة التنمية الإقتصادية و أثره في محاربة الفساد الإداري**، مداخلة مقدمة للملتقى الوطني حول (الإصلاح الإداري و التنمية الإقتصادية) يومي : 03\04 ديسمبر 2006،معهد العلوم الإقتصادية بجامعة خميس مليانة.

إحتياجات المجتمع المحلي و تحقيق المصلحة العامة.بما يحقق مزايا عديدة ، و يحقق السعادة للأجيال الحاضرة و الأجيال القادمة[1].

المطلب الثاني: أدوات إدارة التنمية.

1-الحكومة:

إعطاء الدور القيادي للدولة في عملية التنمية الإقتصادية و الإجتماعية وطنيا و محليا باعتبارها ممثلة المجتمع و المعبرة عن إرادة المواطنين ، حيث تتمثل في المجالس الشعبية و الولائية المنتخبة بطريقة نزيهة و التي تعمل على تحقيق طموحاتهم في التقدم الإقتصادي و الإجتماعي.

2-المشاركة الشعبية و منظمات المجتمع المدني :

و نعني بالمشاركة الشعبية في عمليات التنمية المحلية كافة الجهود التي يبذلها المواطنون للتأثير في الإدارة و معاونتها فس إتخاذ القرارات و السياسات التي تتجاوب مع إحتياجاتهم و تحقق المصالح العامة . و المشاركة قيمة إجتماعية غي ذاتها و أسلوب إجتماعي يحقق مزايا عديدة، و يعرفها البعض بأنها جميع صور إستفادة المواطنين من الفرص حيث تعد منظمات المجتمع المدني من الركائز الأساسية في إطار منظومة التنمية الشاملة و المستدامة التي

[1]شيبوط سليمان،سبخاوي محمد، **إدارة التنمية الريفية و مكافحة الفقر الريفي بالجزائر**، مداخلة مقدمة للملتقى الوطني الثاني حول :واقع و آفاق التنمية الريفية في الجزائر، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير ،جامعة عمار ثليجي ،الاغواط ،27-28 أكتوبر 2009.

تعمل على الارتقاء ز النهوض بالمجتمع المحلي سياسيا و اجتماعيا و إقتصاديا و صحيا و ثقافيا و من أمثلتها المؤسسات التنموية المحلية و جمعيات تنمية المجتمع المحلي ، و دور الحضانة الريفية ، و المؤسسات التعليمية و مراكز الشباب البلدية و جمعيات الرعاية الصحية و المؤسسات الحقوقية .

3-التخطيط العلمي الهادف:

يمثل التخطيط منهجا علميا و أداة فعالة و حيادية يمكن تطبيقه على المستوى الوطني و المحلي مهما كانت طبيعة النظام الإقتصادي المعتمد أو المنهج السياسي المتبع فهو عملية تغيير إجتماعي و توجيه و إستثمار طاقات المجتمع و موارده عن طريقة مجموعة من القرارات الرشيدة التي يشترك في اتخاذها الخبراء و أفراد الشعب و قادتهم السياسيين لتحقيق وضع إجتماعي أفضل للمجتمع على كافة مستوياته كنسق في فترة زمنية في ضوء الأيديولوجية و الحقائق العالمية و القيم التي يمكن استخدامها و توظيفها في إحداث التغيير المطلوب[1] .

4-العنصر البشري المحلي:

إن العنصر البشري المحلي له دور كبير في مجال إدارة التنمية المحلية، و دوره حاسم في نجاح جهود التنمية المحلية و حتى الريفية ، لذلك أصبح محور إهتمام الدول و مراكز البحوث و الدراسات المتخصصة في التنمية البشرية[2].

[1]مركز التمييز للمنظمات غير الحكومية ، على الموقع الإلكتروني: 06/07/2021)(www.ngoce.org

[2]مركز التمييز للمنظمات غير الحكومية ،مرجع سابق ،بتصرف.

المطلب الثالث : أهمية إدارة التنمية

-الحرص على المال العام .

-تدعيم الرقابة الشعبية على المشروعات الحكومية .

-تؤدي المشاركة إلى فتح قنوات للتفاهم بين الحكومة و الشعب .

غير أنه يلاحظ أن حجم المشاركة الحالي أقل من المستهدف، و يرجع ذلك إلى عدة أمور منها :

-حداثة العهد بالأخذ بمفهوم المشاركة الشعبية بمعناها الواسع في الجزائر.

-ضعف إيمان الإدارة بالمشاركة الشعبية على اساس أن المواطنين أقل كفاية و تخصصا من عمالها ، و أنهم لا يدركون المسائل العلمية و الفنية قدر إدراك الموظفين المتخصصين لها أنهم غالبا يجهلون الجوانب القانونية التي تنظم شؤون المجتمع، و بالتالي تؤدي مشاركتهم إلى إلحاق الضرر بالمصلحة العامة و العملية الإدارية.

-غموض النصوص القانونية ذات العلاقة بالمشاركة و عدم الاهتمام بتفسيرها للمواطنين بطريقة تتناسب مع مستوى إدراكهم و فهمهم .

-إستمرار رواسب النظم البيروقراطية و غيرها من العوامل التس تخلفت عن فترات الإحتلال و ما أعقبها من فترات في أغلب الدول النامية .

خلاصة الفصل:

تطرقنا في هذا الفصل إلى التنمية المحلية، و التي بدت نتيجة تحرر و استقلال الكثير من الدول و من بينها الجزائر ، التي عانت من ويلات الإستعمار و هذا الأخير سبب بطريقة مباشرة تخلفا كبيرا و في شتى الميادين ، مما عطل ركب الحضارة عن باقي الدول و جعل من الدولة تعمل بشكل كبير في البحث المتواصل عن تنمية المجتمع في مختلف الأوجه، بداية من تنمية إقتصادية إلى أخرى إجتماعية و في رقع جغرافية متعددة و محدودة ، و هو ما ندعوه " بالتنمية المحلية " نتيجة تزايد السكان في الجزائر و الوحدات المحلية ، و عليه فالتنمية المحلية تدعو إلى مساهمة أبناء الرقعة الجغرافية المحدودة في تحديث الأساليب وتنويعها و توحيد الجهود المحلية لتحسين الأوضاع الاجتماعية و الإقتصادية للساكنة المحلية، و هي نشاط منظم غرضه تحسين الأحوال المعيشية و تعبئة أهالي المنطقة الواحدة و دفع قدراتهم و تناميها على المستوى المحلي .

الفصل الثاني: واقع التنمية المحلية في المناطق الصحراوية

تمهيد:

سنبحث في هذا الفصل عن إجابة لسؤال كبير و عميق، كثيرا ما شغل و يراود أذهان و بال رجال السياسة و الحكام و أصحاب المناصب العليا، و حتى الباحثين في شتى ميادين العلوم، سواء كانوا في ميدان العلوم الاجتماعية أو الإقتصادية أو غير ذلك ، لما له علاقة بالتنمية و هذا السؤال متمثل في :كيف لبلد كالجزائر بمساحته القارية و الغنى المفرط في موارده و خاصة الطاقوية منها : البترول و الغاز الطبيعي ، و إمكانياته السياحية و ثروته البشرية المقدرة بنسبة كبيرة من الشباب التي تقدر بأكثر من خمسة و سبعين بالمائة، و التاريخ المشرق و المشرف، أن يبقى يتخبط في شباك التخلف و لا يستطيع أن يقوم إلا بخطوات صغيرة نحو التنمية منذ حوالي نصف قرن أو يزيد من الإستقلال؟ و ما السبب في عدم القدرة على تحقيق التنمية المحلية في هذا الوطن؟ و بالأخص في المنطقة الصحراوية التي تعتبر كنز كبير .

سنقسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث الأول سنتطرق فيه إلى الصعوبات التي تواجه عملية التنمية في المناطق الصحراوية.

أما في المبحث الثاني نتطرق إلى دور السلطات المحلية في التنمية المحلية.

أما في المبحث الثالث فنتطرق إلى مقومات التنمية السياحية في الصحراء الجزائرية.

المبحث الأول:الصعوبات التي تواجه عملية التنمية في المناطق الصحراوية

سنقسم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب

و هذا لتوضيح كل من الصعوبات السياسية و الإدارية و الإقتصادية التي تعتري عملية التنمية المحلية في المناطق الصحراوية .

المطلب الأول : الصعوبات السياسية

نظرا لانتهاج الجزائر لنظامين مختلفين بين مرحلتين متباينتين "نظام الأحادية و نظام التعددية " فإنه يمكن أن تتمثل الصعوبات السياسية في طبيعة النظام السياسي(فرع أول) ، و الأزمات السياسية (فرع ثان) .

الفرع الأول: طبيعة النظام السياسي

منذ استقلال الجزائر إلى يومنا هذا لم يعرف طبيعة النظام السياسي و لا توجهاته في شتى الميادين، حتى ميدان التنمية لم يعرف لها السبيل الحقيقي ، كون أن الإهتمام الكبير كان صراعا دائما بين ذوي الامتيازات و المهمشين، فلو أخذنا مقارنة تقريبية بين النظام السياسي في الجزائر مع غيره من الأنظمة السياسية و الكيفية التي أثر بها على التنمية فنقول: هناك تشابه مع نظام "جمال عبد الناصر " في مصر و نظام "بينوشي" في الشيلي ، فكلها ديكتاتوريات ذات طبيعة رجعية اعتقدت بضرورة استعمال جميع الوسائل المتاحة، حتى تلك الغير الأخلاقية في بناء الدولة رغم معارضة القانون الطبيعي الخاص باحترام الأشخاص.

و هذا التشابه ورثته الجزائر مع شخصية كاريزمية جاءت من رحم الطبقة الكادحة، و من عائلة و منطقة مؤمنة بالثورة، حمل معه فكر تحرري و هذه الشخصية ولدت بعد صراع شديد في وسط النظام السياسي بعد انقلاب عن الشرعية الثورية ، ثم تلته شخصيات أخرى في ذات النظام و من نفس النطفة السياسية ، همها الوحيد والكبير هو التمسك بالكرسي(السلطة) على حساب تحقيق التنمية المحلية التي يصبو إليها هذا الشعب ، فالحقيقة المشهودة في هذا النظام السياسي أنه لا يمكنه تطبيق ديموقراطية "أثينا" ولا ديمقراطية "أمريكا" لارتباط ذلك بالحراك الإجتماعي، لكن بإمكانه تحقيق و إقامة دولة القانون التي تتميز بامتثال الحكام طوعيا لذات القانون ، و احترام الإدارة لتلك القواعد القانونية التي تسير المجتمع في ذات النظام السياسي ، الأمر الذي لازال لم يتحقق و يقترب أكثر من الدولة البوليسية التي تناقض دولة القانون، و الدليل على ذلك قضايا الفساد و تهم التزوير في الانتخابات والعزوف عنها و غيرها، و هذا ما أثر سلبا على عمليات التنمية المحلية[1] .

ما زاد الطين بلة أن ذات النظام عقد الأمور أكثر عندما غذى فكرة ضرورة الخروج من دولة القانون بأسباب يعتقد أنها قهرية ، و أن متطلبات بقاء الدولة يتطلب تدخل الجيش ، مثل ما حدث بعد أحداث أكتوبر 1988م ، و تطبيق الحالة الاستثنائية و حالة الطوارىء منذ 1992 إلى غاية 2011 م[1] .

[1] Mohamed Elyes Mesli , **l'algerie en question** , editions houma ,2000 ,p .173.

[1]مرسوم رئاسي رقم 92-44 : (إعلان حالة الطوارئ) المؤرخ في 9 فبراير 1992م ،و الصادر في ج ر ج ج العدد 10 بتاريخ 11 أوت 1992م.

وكثيرا ما تعارض ذات النظام في مراحله ما بين واقعه و بين خصوصياته و بين الأهداف المسطرة، وأحسن مثال هو سياسة التصنيع القائمة على الصناعة المصنعة التي تستقطب تكنولوجيا عالية كانت بعيدة عن المجتمع الجزائري الفلاحي و الذي يعاني من نسبة عالية من الأمية، فكيف يحقق تنمية محلية في ظل هذا التناقض السياسي ؟ و عليه فإن طبيعة النظام السياسي و لدت عدة أزمات.

الفرع الثاني: الأزمات السياسية

لقد تعددت الأزمات السياسية في الجزائر و التي كان لها الأثر البارز في تثبيط و عرقلة التنمية المحلية منذ أكثر من عقد من الزمن ، و التي نختصرها في ما يلي :

أولا: أزمة المشروعية

معظم الأنظمة العربية المعاصرة تفتقد للمشروعية و هذا يرجع للطبيعة الغير المستقرة و المتغيرة لهذه الأنظمة و احتكار السلطة من طرف شخص واحد و الأمثلة كثيرة[2] ، و إلى جانب عدم استقرارها كميزة أساسية يصعب التنبؤ بمستقبلها ، إذ تغذيها الإشاعات و الغموض في التسيير و قادتها السياسيين مسكونين بشبح الخوف من المجهول ، و مع انعدام أو قلة درج مشروعية الأنظمة نجد الكثير من السلوكيات الغير رشيدة كالاغتيالات و الانقلابات

[2] **مذكرات الرئيس الراحل "علي كافي" من المناضل السياسي إلى القائد العسكري (1946-1962)** ،دار القصبة (الجزائر)،2011، ط2، ص.84 .

العسكرية و سياسة القمع الجماعي ، الأمر الذي خلق وولد نوع من الشك و عدم الإرتياح و فقدان الثقة بين الحاكم و المحكومين .

و لايختلف إثنان على أن الجزائر واحدة من هذه المجموعة العربية أثرت عليها أزمات المشروعية في تحقيق رغبات المجتمع المحلي، و عرفت فيها التنمية المحلية ركودا كبيرا خاصة و أنه لا توجد ثقافة التداول على السلطة بحكم أن الحكام لا يتغيرون إلا بالانقلاب العسكري أو الموت العادي أو الاستقالة بالاقالة أو البقاء إلى حين[1] .

ثانيا :أزمة المشاركة

يظهر تاثير أزمة المشاركة على التنمية المحلية في عدم استقطاب الأحزاب السياسية المشكلة للحكومة للإطارات الشابة و النزيهة، بل تقهر أصحاب المبادرات القيمة المبدعة و تفرض قوالب جاهزة(stèrèotype) و هذا ما ولد العزوف لدى النخبة التي اقصيت بشكل أو آخر من المساهمة في عملية تحقيق تنمية محلية ، و اتبعت الأحزاب السياسية الموهومة بالقوة على نهج التأييد و الحشد و المساندة لجل القرارات[2] دون الإسهام في صنعها نتيجة ضعف الحزب من الكوادر الحقيقية لا أصحاب فن الخشب الذين أرهقوا الشعب بأفكارهم و أعدموا التنمية المحلية في شتى المناطق من الوطن ، كما أن أزمة المشاركة تكمن كذلك في إقصاء

[1] دافيد إيستن ، أستاذ العلوم السياسية بجامعة شيكاغو الأمريكية، ولد عام 1917 م، صاحب النموذج التحليلي الشهير لتحليل النظم السياسية المعروف بنموذج "المدخلات و المخرجات"

[2] محمد شفيق ، **دراسات في التنمية الإجتماعية و السياسية**، المكتب الجامعي الحديث، مصر ، 2009 م، ط1 ، ص 79،

شريحتين هامتين من أبناء الشعب و هما شريحتا النساء و الشباب الذين لا يمكن القول بأنهم عزفوا عن السياسة ، لأننا بصدد إطلاق حكم مسبق، و لكن هناك تهميش و شبه إقصاء لهذه الفئة الهامة من المجتمع الجزائري، و سواء قامت الأحزاب باستقطابهم كمناضلين أو الدولة كموظفين في مناصب قارة ، فلا شك أنهم يساهمون في البناء التنموي المحلي ، فالاحزاب المشكلة للحكومة و المسؤولة عن التنمية المحلية مازالت ترفع شعارات التشبيب ولزالت تتبنى في خطاباتها لغة الخشب و النغمة الرنانة، و عيبها غياب قواعد اللعبة الديمقراطية و مبدأ التداول على السلطة، وهذه الأزمة أبقت الحال كما هو عليه، و الخاسر الأكبر هو التنمية المحلية المرتبطة بها رباط الجنين بأمه عن طريق الحبل السري، و لا تزال نسبة مشاركة المرأة في العملية التنموية ضئيلة جدا [1] ، فرغم التعديل الدستوري لسنة 2008 م، ثم القانون العضوي للانتخاب 12-01 ، و أتبع بالقانون 12-03 و الذي جاء بقاعدة تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة ، إلا أن الواقع صدم الطبقة السياسية لطبيعة المجتمع الجزائري و جعل من مشاركة المرأة في بناء و تحقيق تنمية محلية بعيدا عن التصورات ، لذلك فإن الاحصائيات كفيلة بالإجابة عن ذلك كون أن تمثيل تواجد المرأة في عملية إتخاذ القرار الإقتصادي تمثل فيه نسبة النساء ربات العمل 54 % في سنة 2006 ، و عدد النساء في الوظائف العليا 131 امرأة في سنة 1995 م .[1]

[1]بن اشنهو عبد اللطيف، **الجزائر اليوم "بلد ناجح"**، آلفا للنشر و التوزيع، الجزائر، فيفري 2004 م، ص 12 .

[1]بن اشنهو عبد اللطيف، **عصرنة الجزائر حصيلة و آفاق** ،آلفا للنشر و التوزيع، الجزائر 2005م ،ص .127

كما لا يمكن إغفال صراع خفي منذ استقلال الجزائر و الذي كان له الدور الأبرز في بزوغ أزمة المشاركة السياسية و البناء التنموي وطنيا و منه محليا ،ألا وهو الصراع الدائم بين جيلين، جيل الثورة ، و الذي يرى نفسه الوريث الشرعي لها ، و جيل الإستقلال الذي تراه الفئة الأولى أنه لم يحن الوقت لتسليم المشعل ، رغم مرور أكثر من عقدين من الزمن عن استقلال الجزائر.

المطلب الثاني: الصعوبات الإدارية

الحديث عن العراقيل والصعوبات الإدارية التي تحول عن تحقيق تنمية محلية في الجزائر هو حديث عن مجموعة من المظاهر التي ترتبط بالإدارة الجزائرية ارتباطا وثيقا و هي:

• تفشي عناصر التخلف الإداري اللذان يتسما بضعف المشاركة في عملية إتخاذ القرار، وتفشي الفساد مما أضعف دور المجالس المحلية المنتخبة و مؤسسات المجتمع المدني المحلي، إذ أنها تعاني من ظاهرة ارهقت عمليات التنمية المحلية و مصالح المواطنين في تحقيق وتحسين المعيشة ألا وهي البيروقراطية ، إلى جانب مظاهر الفساد الإداري الأخرى كالرشوة و المحسوبية و اختلاس المال العام و اهداره .

• الغياب الشبه كلي للشفافية في الرقابة والمساءلة وحكم القانون و تفشي الغموض في أساليب العمل و التسيب .

•فشل سياسات الإصلاح الإداري يؤكد أن هدف كل إصلاح هو في حد ذاته تنمية محلية و ينجلي في إطار التغيير الشمولي فهو لا يستورد، إذن من الضروري أن يخضع لخصوصيات الإدارة المحلية و بيئتها الإجتماعية و الثقافية و الحضارية و الإقتصادية التي تتفاعل معها

ويعبر عن مقتضياتها و رغم قيام الدولة بمجهودات جبارة في الميدان بقيامها بعمليات إصلاحات إدارية متكررة ، و سن العديد من القوانين في ذات المجال للنهوض بالتنمية المحلية تماشيا مع سياسة الإصلاحات الإقتصادية و الإجتماعية، بدءا بقوانين إصلاح الإدارة المركزية مع قوانين الإدارة المحلية (البلدية و الولاية) ، إلا ماهو مشهود أن هذه الإصلاحات عرفت الفشل و التصدي لها بسبب عدم الإيمان بها ، و نقص التعبئة و الدعاية لها و هذا هو العائق و الحاجز أمام تحقيق التنمية .[1]

المحلية المرجوة ، كما أن الخصوصية الإجتماعية للطبقة الموظفة في الجزائر بل اليد العاملة بصفة عامة التي يعود أصلها إلى الريف و التي قدمت إلى المدينة في إطار النزوح الريفي الذي عرفته الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا و الذي أدى إلى تغيير وجهة كلا من المدينة المدينة و الريف على حد السواء، إلى جانب الأزمات الإقتصادية المتوالية و الأزمات المتعددة الجوانب و التي عرفتها الجزائر خاصة منها الأمنية عرقلت كل إصلاح إداري من شأنه خدمة التنمية المحلية[1] .

• الإعتماد على الأساليب القديمة و التقليدية في التسيير و القائمة على سد الثغرات ووضع الحلول المؤقتة و الآنية الترقيعية التي لا يمكن أن تكون علاجا شافيا للمشاكل ، بل العكس

[1]مداخلة للأستاذة غسيري يمينة ، و الأستاذ جابر نصر الدين، **مخبر الدارسات النفسية و الإجتماعية**، جامعة محمد خيضر (بسكرة) ،ب س .

[1]طاشمة بومدين ، **الحكم الراشد و مشاكل بناء قدرات الإدارة المحلية في الجزائر** ، أطروحة الدكتوراه ، تخصص نظم سياسية و إدارية، كلية العلوم السياسية و الإعلام، جامعة الجزائر، 2007 م ، ص.45

من ذلك نجد أن هذه الحلول نفسها تتحول إلى مشاكل جديدة ، وضعف الإعتماد على الأساليب الجديدة و الحديثة في التسيير كإدارة الجودة الشاملة ، مما أثر على التنمية المحلية تأثيرا مباشرا للصلة الوثيقة بينها و بين الإدارة المحلية.

•تفشي ظاهرة المحسوبية و الولاءات للقبيلة و العرش، بحيث استبدلت القواعد و الاجراءات التنظيمية التي تحكم أي إدارة عصرية بنوع من العلاقات القائمة على العصبية و الولاء الأبوي، و تأثير الأعيان المحليين و شيوخ الزوايا عليها و مدى تأثيرها على التنمية المحلية و الأمثلة كثيرة ، و هذه الميزة مشتركة في أغلب المناطق في الجزائر كثيرا ما عرقلت الإدارة المحلية بما فيها المجالس المنتخبة في أداء مهامها في تحقيق التنمية المحلية في المجتمع المحلي، فهذا الولاء الأبوي و القبلي أثر سلبا على الرشاد في التسيير و اضعاف إمكانية الإنتاج المحلي ، إلى جانب إهمال مصالح المواطنين محليا و المصلحة العامة ، و كمثال حي من الواقع المحلي :"الصراع الدائم في المجلس الشعبي الولائي المنتخب و المسؤول عن التنمية المحلية في ولاية سعيدة بين القبائل المكونة للمجتمع المحلي السعيدي : قبائل الحساسنة ، الجعافرة ، أولاد إبراهيم، الوهايبة ، أولاد خالد ...إلخ ، و ذلك الصراع نقل من خارج مبنى المجلس إلى غاية إدارته و المتمثلة في اللجان تحت ظل الأحزاب السياسية، و لنا أن نشخص هذا الصراع الطاحن و تأثيره على التنمية المحلية "

و : •عدم وضوح السياسات العامة للإدارة العامة عموما و الإدارة المحلية خصوصا.

•انخفاض مستوى أداء العمالة وذات الأمر الذي أدى إلى الضعف في مستوى أداء الخدمة ورداءة التواصل مع المواطنين المعنيين بالتنمية المحلية مما أدى الى هدر الموارد.

•ضعف الأداء الوظيفي ناتج إلى حد كبير عن ضعف وسائل التدريب وعدم كفاية وجود الحوافز التي تدفع الموظفين إلى الإبداع والإبتكار، وهو بذلك سد مانع أمام تحقيق التنمية المحلية بالشكل المطلوب.

•بطء و ضعف في عملية التشريع، وعدم الإعتماد على المعايير العلمية الدولية إلى جانب بطء سيرورة التغيير و التحديث، والسبب يكمن في الإدارة المركزية و التي تنتمي إليها المجالس النيابية (المجلس الشعبي الوطني و مجلس الأمة) بتشكيلاتها الضعيفة .

•ضعف الرقابة و المحاسبة الشعبية بل حتى انعدامها في كثير من الأحيان، و هذا راجع في غالبية الحالات إلى عدم انتشار الوعي بضرورة المشاركة في جميع الأنشطة المتعلقة بالتنمية المحلية من جهة، و من جهة أخرى قلة آليات المحاسبة الشعبية.

•سياسة التهرب من المسؤولية وانتشار ثقافة الإتكال على الغير من طرف موظفي الإدارة المحلية كانت أو المركزية ، وذلك لعدم وجود حوافز قوية تغرس فيهم البحث عن التجديد والتغيير، و محاولة تكييف الأساليب الانجع و الأحسن و التي أثبتت مدى كفاءتها في التسيير مع خصوصية الإدارة المحلية في الجزائر.

•الارتباط الرحني بنموذج الإدارة القديمة للمستعمر، مما أدت إلى الانسياق وراءه رغم وجود نماذج حديثة قد تكون الأحسن و الأنسب لخصوصية الإدارة المحلية في الجزائر بعد تكيفها وفق الثقافة و العادات المحلية للنهوض بتنمية محلية حقيقية.

• سوء توزيع الاختصاصات الإدارية وخاصة الفنية منها في بعض القطاعات.

•تسرب العمالة الماهرة الفنية و التقنية من كثير من القطاعات الإنتاجية الأساسية (هجرة الأدمغة) .[1]

•عدم وجود سياسات فعالة لإستخدام وتوزيع القوى البشرية طبقا لاحتياجات التنمية المحلية الفعلية في المجتمع المحلي.

•عدم التخطيط الجيد لمشاريع التنمية المحلية بما يتماشى والحاجات الأساسية للمجتمع المحلي.

•تفشي ظاهرة الانسدادات والصراعات داخل المجالس المحلية المنتخبة.

•عدم تسوية العقار وذلك بين القطاعين العام و الخاص.

[1]محمد شفيق، **دراسات في التنمية الإجتماعية و السياسية** ، المكتب الجامعي الحديث ، مصر ، 2009 ، م ، ط1 ، ص . 75.

المطلب الثالث : الصعوبات الإقتصادية

إن السياسيات الاقتصادية تعتبر من أهم المؤثرات على التنمية المحلية في الجزائر، كون أن النتائج المحصلة من طرف الإقتصاد تؤثر سلبيا أو إيجابيا حسب مدى نجاعته و تتمثل هذه الصعوبات في ما يلي:

الفرع الأول:فشل السياسات الحكومية المتبعة.

أكبر فشل لسياسة الحكومة في الجزائر من أجل بلوغ الأهداف المسطرة لبلوغ التنمية المحلية المنشودة هي سياسة الاتكال المباشر على المواد الطاقوية المتمثلة فس البترول و الغاز الطبيعي في بناء سياستها الإقتصادية(سياسة الربيع البترولي) ، و هذا الفشل تغذيه التقلبات الفجائية لأسعار البرميل البترولي في الأسواق الدولية بسبب الأزمات الدولية بمختلف أنواعها، إلى جانب تقلبات أسعار الدولار الأمريكي في البورصات المالية و الدولية ، ولم تستوعب الحكومات المتعاقبة الدروس و العبر من هذا الفشل الذريع في سياساتها لحد اليوم،إذ ما تزال هذه التبعية قائمة و لم تتخذ أي إجراءات للتخفيف منها و التفكير جديا في مرحلة ما بعد البترول و في كيفية الاستغلال العقلاني لموارد أخرى بديلة و ناجعة للخروج من الأزمة و كسب تنمية محلية تحقق تطلعات المجتمع المحلي[1].

و هذا الخروج من الأزمة ما يكون إلا بالاتجاه إلى المجال الثاني و هو الاستغلال العقلاني للأرض و مواردها للوصول إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي ، و بالتالي الوصول إلى مرحلة الأمن

[1] La houari adi, "**l'algérie et la démocratie pouvoir et crise dans l'algérie** ",1995

الغذائي و هو ما يكسب الدولة التخلص من التبعية الخارجية و تقليص فاتورة الاستيراد مما يسمح بتحقيق تنمية محلية .

و سياسات الحكومات المتعاقبة لم تتخلص إلى غاية يومنا هذا من شراسة الإقتصاد الموازي ، و هو ما أثر على غالبية أسس و دواليب الإقتصاد، مما ساهم في انتشار المال بمقدار كبير سواء بالعملة الوطنية أو الأجنبية، و هذا العامل شكل و أثبت الفشل الذريع لها لعدم تحكمها في الوضع المالي ، مما ثبط و خرب ة قضى على كل السياسات المتعلقة بالتنمية المحلية نتيجة تدخل رجال الأعمال إن صح تسميتهم بهذا الاسم الإقتصادي باللهجة العامية:أصحاب الشكارة.[1]

كما أن فشل السياسات المتبعة ظهر تأثيرها على التنمية المحلية في صورة ظاهرة ارهقت الحكومات ، خاصة على مستوى الجهة الأكثر حساسية و هي الجهة الإجتماعية، و التي كانت نتائجها وخيمة ممثلة في تزايد معدلات البطالة مع تبني الجزائر لتوجه إقتصادي جديد "إقتصاد السوق " ، و قرارات غلق المؤسسات الوطنية و هيكلتها و تسريح العمال... إلخ، و هذا التوجه أدى إلى رفع نسبة البطالة في السنوات الأخيرة مما أثرت بشكل كبير على عملية التنمية المحلية في الجزائر، كما أن سياسات الإصلاح الهيكلي أدت إلى نقص الإنفاق على

[1] Djilali hajali,"**violence et corruption cas de l'algérie**."

برامج الرعاية الاجتماعية دون التوسع في مطالب التأمينات الاجتماعية و شبكة الحماية للفئات التي هي في أدنى السلم الإجتماعي دون الخط الاحمر للفقر ، مما أدى إلى خلق عدم الإستقرار الإجتماعي الذي يهدد السلم الإجتماعي و معه الإستقرار السياسي و الذي يهدد بدوره عمليات التنمية المحلية.[1]

[1]بن اشنهو عبد اللطيف ،مرجع سابق ، ص 62 .

المبحث الثاني : دور السلطات المحلية في التنمية المحلية .

سنتناول في هذا المبحث دور السلطات المحلية في التنمية المحلية.

وهذا بتقسيمه إلى ثلاثة مطالب و ذلك بمناقشة دور كل من الولاية، البلدية ، الدائرة.

المطلب الأول: دور الولاية في التنمية المحلية:

تعتبر الولاية في الجزائر من الجماعات المحلية التي من مهمتها تحقيق التنمية المحلية ، و تحاول هذه الدراسة توضيح فلسفة الدولة الجزائرية في جعل الولاية أداة للتنمية المحلية ، من خلال الصلاحيات القانونية للمجلس الشعبي الولائي الذي يمثل البعد اللامركزي و الوالي الذي يمثل الولاية تارة و يمثل الدولة تارة أخرى إضافة إلى دور مجلس الولاية الذي ينفذ السياسات العمومية للدولة بغية تحقيق التنمية المحلية، فالولاية هي المجال الذي يلتقي فيه تدخل الدولة من خلال مؤسساتها المركزية وفي نفس الوقت هناك مساحة لتسيير شؤون المحلية عبر بعدها اللامركزي.

تعتبر الولاية صورة مجسدة للامركزية هدفها هو تلبية الاحتياجات النوعية للسكان المحليين والنهوض بالتنمية المحلية الشاملة، فقد أقر المشرع الجزائري من خلال قانون الولاية الجديد 12-07 صلاحيات للهيئات المكونة لها المتمثلة في المجلس الشعبي الولائي والوالي في مجال إحداث تنمية على المستوى المحلي وذلك في مختلف المجالات الاقتصادية، الاجتماعية، سياحية، البيئية وهذا نظرا لمكانة التي تحظى بها الولاية باعتبارها من الهيئات المحلية الأكثر إدراكا لاحتياجات المواطنين،ومن اجل قيامها بمهام الموكل لها فقد اعترف المشرع بميزانية

خاصة لتمويل مختلف المشاريع والأعمال التي تقوم بها إلا أنَ في الواقع نلاحظ الولاية تعاني من عدة صعوبات تضعف دورها في تحقيق هدفها المنشود على المستوى المحلي، وهذا راجع إلى عدة أسباب من أهمها ضعف الموارد المالية المحلية و تفشي ظاهرة الفساد المالي وهذا ما يحتم على الولاية اللجوء إلى التمويل المركزي مما يؤثر على الاستقلالية المالية الممنوحة لها، ويجعلها دائما بتبعية للسلطة المركزية إضافة إلى أسباب أخرى تساهم بشكل كبير بالحد من فعالية الولاية في تحقيق التنمية المحلية، ومنها المشاكل البيئية حيث أنّ المشرع لم تكن له نية حقيقية بإعطاء للهيئات للولاية صلاحيات واسعة في مجال حماية البيئة، حيث جاء القانون 12-07 في مجال البيئي بنصوص غامضة مما يصعب تفعليها على أرض الواقع كما انه أغفل عن ذكر بعض الحلول التي قد تكون دعما للقضاء على مختلف العراقيل التي تواجه الولاية من أداء مهامها في مجال التنمية المحلية.[1]

المطلب الثاني : دور البلدية في التنمية المحلية

تعتبر البلدية صورة مجسدة للامركزية، هدفها هو تلبية الاحتياجات النوعية للمواطن والنهوض بالتنمية المحلية الشاملة، وعليه اقر المشرع ضرورة تجسيد هذه التنمية من خلال الصلاحيات التي منحها للهيئات المكونة لها وفق القانون 11-10.

إلا أن الواقع يفرز عدة صعوبات تحول دون تحقيق البلدية لتنميتها المحلية، وذلك راجع لعدة عراقيل تكمن أساسا في طبيعة العلاقة بين الهيئات المحلية والسلطات المركزية وما بين البلدية

[1] Mohamed elyes Mesli, "**l'algérie en question**, édition houna, 2000.

وواقعها المحلي وعليه يتحتم على البلدية أن تقوم بضبط مجالها المالي وإصلاح منظومتها للوصول الى تحقيق التنمية المنشودة.

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور البلدية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة باعتبارها أهم إدارة جواريه يمكن الاعتماد عليها في تنفيذ السياسة العامة للدولة، خاصة وأنَّ الجزائر قد التزمت في برامجها التنموية بتحقيق أبعاد التنمية المستدامة من خلال المصادقة على المعاهدات والاتفاقيات الدّولية، وسن القوانين المتعلقة بالبيئة والتنمية المستدامة. انتهت الدراسة إلى أن البلدية هي الشريك الأمثل للدولة في تحقيق التنمية الشاملة عن طريق التوجه نحو نموذج جديد للتسيير قائم على المبادرات والمشاريع المنشئة للثروة وتشجيع الاستثمار المحلي وحوكمة التنمية المحلية المستدامة

أصبحت البلدية كجماعة إقليمية تلعب دورا بارزا في التنمية المحلية، لاسيما في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية بفعل تدهور أسعار المحروقات ، مما فرض على الدول المعتمدة على الريع البترولي و منها الجزائر، التوجه نحو تنويع إيراداتها المالية، و عليه كان لزاما إعادة النظر في المنظومة القانونية للجماعات الإقليمية (البلدية و الولاية) باتجاه توسيع صلاحياتها من أجل البحث عن مصادر أخرى لتمويل ميزانياتها ، و ذلك بفتح المجال أمام الاستثمار في جميع المجالات، لاسيما الفلاحة و السياحة والصناعة و الخدمات، بما يمكنها من تجسيد مخططاتها التنموية بطرق تسيير ناجعة و فعالة لمصالحه العمومية.

تعتبر التنمية المحلية قاعدة لتحقيق التنمية الشاملة في جميع المجالات السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية ، وقد سعت الجزائر منذ الاستقلال إلى تدعيم البلدية وجعلها أداة للتنمية المحلية باعتبارها اقرب إلى معرفة الحاجات المحلية والأقدر على تجسيدها و تنفيذها بحكم اتصالها المباشر مع المصالح المحلية . وقد تدرجت الدولة في التنازل عن صلاحياتها في الإطار المحلي منذ الاستقلال لصالح البلديات تدعيما لركائز اللامركزية المنصوص دستوريا. غير أن توسيع صلاحيات البلدية في إدارة التنمية المحلية لم يقابله تدعيم استقلالية المجالس المنتخبة عن السلطة المركزية ، من خلال الاستمرار في سياسة المخططات الوطنية من جهة، ومن جهة أخرى فان الإصلاحات المالية المتوالية لم تجسد رغبة المشرع في دعم استقلالية المالية المحلية للبلدية خاصة بعد ازدياد صلاحياتها. لا شك أن الإبقاء على الانتخاب وسيلة وحيدة لتشكيل المجالس المحلية هو تدعيم للاستقلالية و وتجسيد لفكرة الديمقراطية التشاركية التي تسمح بإشراك قاعدة المجتمع المحلي إلى جانب الدولة في تخطيط وتنفيذ برامج التنمية المحلية. وهي من بين الركائز الأساسية التي يجب أن يضمنها قانون البلدية الحالي بعد التحولات التي شهدها النظام السياسي في هذا الاتجاه. إن الإطار البشري هو الآخر يشكل ركيزة أساسية لإدارة فعالة للتنمية المحلية بل يعتبر وسيلة و أساس التنمية المحلية في آن واحد وهو ما يحتم على المشرع وضع قواعد لتنظيمه بما يسمح للعنصر البشري التكفل بالحاجيات المحلية دون استعانة من السلطة المركزية[1]

[1] **التمويل المحلي و إشكالية العجز في ميزانية البلدية**، جماعة محمد خيضر (بسكرة) ، ص 56.

المطلب الثالث :دور الدائرة في التنمية المحلية

التخطيط الإقليمي هو احد الأساليب العلمية المهمة التي تستخدم في التخطيط للتنمية المستدامة لتحقيق قدر من التوازن في توزيع المشاريع المختلفة والاستثمارات الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية بين محافظات العراق حيث انه يركز على الإبعاد المكانية لعملية التنمية للقطاعات المختلفة (الزراعي/الصناعي/النقل والمواصلات والمباني والخدمات)من خلال السعي الى تحقيق الكفاءة الاقتصادية في توقيع مشاريع التنمية في المحافظات وفق الميزة النسبية وكذلك تحقيق العدالة الاجتماعية في توفير الخدمات الأساسية وفق المعايير التخطيطية لتوزيع الخدمات .

تمارس دائرة التنمية الإقليمية والمحلية المهام ذات العلاقة بالأبعاد المكانية لعملية التنمية للقطاعات الاقتصادية المختلفة وللقطاعين العام والخاص وبالإمكان إجمال المهام بالآتي

تقليص التباين بين المحافظات (التنمية المكانية المتوازنة) .

التركيز على التنمية الاقتصادية والعمرانية في المناطق المتخلفة .

الاستمرار في تسقيط المؤشـرات التنموية ولكـافة المحافظات باستخدام تقنيات (G.I.S) وبالتنسيق مع مركز نظم المعلومات (G.I.S) في الجهاز المركزي للإحصاء .

الاستمرار في تحديث قاعدة البيانات التنموية ولجميع المحافظات .

الاستمرار في تقييم نمط التوزيع المكاني والقطاعي ضمن المنهاج الاستثماري للخطط.

بناء نظام حضري لحجوم المدن العراقية بالتعاون والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة .

الاستمرار في تنفيذ الإستراتيجيات التنموية للمحافظات .

الاستمرار في إبداء الرأي والاستشارة في كل ما يعرض على الدائرة في مجال التنمية المكانية والتنمية المستدامة والتخطيط المحلي وغيرها من مجالات .

وضع ستراتيجيات وسياسات التنمية المكانية بأبعادها الإجمالية والقطاعية ضمن خطة التنمية المكانية.

إعداد ستراتيجيات وسياسات التنمية الحضرية والريفية .

تحديد مواقع مشاريع التنمية كافة وبالتنسيق مع الجهات المعنية من خلال لجنة تخصيص الأراضي لمشاريع التنمية والاستثمار في وزارة الدولة لشؤون المحافظات .

وضع سلم أولويات التنمية الإجمالية والقطاعية مكانيا على مستوى المحافظات كدليل يسترشد به في توزيع الاستثمارات لتحقيق أهداف خطط التنمية بشكل عام والتخطيط المكاني بشكل خاص لغرض تقليل الفوارق التنموية بين المحافظات من جهة وبين المناطق الحضرية والريفية من جهة اخرى .

تقييم واقع نمط التنمية المكانية على المستوى ألأجمالي والقطاعي وتأشير المناطق الأقل تطورا على مستوى الجزائر .

تشخيص الإمكانات والمحددات التنموية في الجزائر والمزايا النسبية لغرض التنمية لكل محافظة واقتراح المحاور التنموية ونمط التنمية في هذه المحاور دراسة النظام الحضري في العراق وإمكانات خطط التنمية المكانية في تصحيح هيكل توزيع المستقرات البشرية وخاصة المدن الكبرى .

تدقيق المخططات الهيكلية للمحافظات التي تقع مسؤولية إعدادها على مديرية التخطيط العمراني في وزارة البلديات والأشغال العامة والتي تحدد نمط استعمالات الأرض على مستوى المحافظة وعلى ضوء ستراتيجيات التنمية المكانية التي تضعها دائرة التنمية الإقليمية والمحلية في وزارة التخطيط [1].

رسم الاتجاهات التنموية للمناطق ذات الخصوصية او ذات المشاكل المحددة كالمناطق الجبلية او البوادي المختلفة او مناطق الأهوار.

تأمين أهداف التنمية المستدامة من خلال اعتماد الأسس والمعايير المتاحة عند إعداد خطط التنمية والمشاركة في الأنشطة والفعاليات الوطنية والإقليمية في مجال التنمية المستدامة .

دراسة المناطق والمجمعات والمدن الصناعية الجديدة وتقييمها تقوم الدائرة بمتابعة الدراسات الإستراتيجية للتنمية المكانية لكافة محافظات العراق وبالتعاون مع الوحدات التخطيطية في المحافظات.

[1] مرغاد لخضر ، **واقع المالية المحلية في الجزائر**، رسالة ماجستير في العلوم المالية، جامعة الجزائر، 2001 م .

المبحث الثالث : مقومات التنمية السياحية في الصحراء الجزائرية

تمتلك الصحراء الجزائرية كل المقومات السياحية والتي تجعلها محل لاستقطاب السياح، فهي غنية بالواحات الخضراء والشواهد والآثار التاريخية للحضارات المتعاقبة وجمال الطبيعة والعمران لتصبح وجهة سياحية مرغوبة ومفضلة للسياح رواد المغامرة ومحبي التجوال في الصحراء ذات الطبيعة الخلابة و بالرغم من أن السياحة الصحراوية في الجزائر تشهد نموا مستمرا سنة بعد أخرى غير أن وتيرة هذا التطور بطيئة مقارنة بما تزخر به بلادنا من مقومات سياحية تجعلها محل جذب للسياح من كل بقاع العالم . وسنحاول من خلال هذه الورقة البحثية التطرق إلى أهم مقومات السياحة الصحراوية بالجزائر ومتطلبات تنشيطها والإجراءات المتخذة في سبيل ذلك هذا بصفة عامة مع التركيز على المقومات السياحية التي تزخر بها ولاية بسكرة كواحة فريدة من نوعها بصفة خاصة والإجراءات التي تتخذ من اجل النهوض به.

سنقسم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب مقومات الجذب (الطبيعة ، الصحراء) في المطلب الأول.

و مقومات الجذب التاريخية و التراثية في المطلب الثاني و المناطق السياحية في الصحراء الجزائرية في المطلب الثالث .

المطلب الأول:مقومات الجذب (الطبيعة، الصحراء)

الصحراء الجزائرية هي صحراء تقع في وسط شمال أفريقيا ، و هي جزء من الصحراء الأفريقية الكبرى ، تمثل مساحة الصحراء في الجزائر أكثر من 80 % من مساحتها الإجمالية ، و بهذا تكون بلا مغامرة حقيقية[1] ، و تعتبر هذه الصحراء أكثر المناطق الصحراوية في العالم سخونة تمتد على أكثر من 3.5 مليون ميل مربع و هو تقريبا حجم الولايات المتحدة الأمريكية بأسرها. يعيش في هذه الصحراء منذ القدم القبائل الرحل وهم يعتبرون الصحراء مقرا لهم ، وأكثر من 2.5 من السكان يقطنون بالحدود وأحيانا تكون الحياة قاسية جدا. إن الصحراء أرضا قاحلة و يعتقد بعض العلماء أنها المنطقة الأكثر جفافا خلال 3000 سنة. أغلب الرحل يتنقّلون للبحث عن الواحات و كثير منها يتوفّر على طبقة مياه جوفية توفر الكثير من المياه اللازمة لهم و لمواشيهم. جنوب الجزائر ، توجد الحديقة الوطنية تاسيلي نجير ، و هي سلسلة جبال كثيرة، و لهذا المنتزه نظام بيئي فريد من نوعه و ذلك لقدرة حمولة مياهه، كما أن النباتات توجد هناك أكثر من الصحراء المحيطة. و في الجزء الشرقي للحدود يمكن للمرء أن يرى أنواع من شجرة ميرتل وشجرة السرو، والتي يعود تاريخ وجودها إلى أزمنة ما قبل التاريخ.[1]

[1]صالح موهوب ،**تشخيص واقع السياحة في الجزائر و اقتراح سبل تطويرها**، ماجيستير، تخصص التسيير، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، (2006-2007) .

[1]مصطفى غرايبية خليف ، **السياحة الصحراوية: تنمية الصحراء في الوطن العربي** ، المركز العربي للأبحاث و دراسات السياسات ، بيروت 2012م. ص 79.

المطلب الثاني:مقومات الجذب التاريخية و التراثية.

تعتبر الصحراء الجزائرية من أكبر و أروع الصحاري في العالم ، و هي غنية جدا بالشواهد التاريخية التي هي جزء من الذاكرة المحفوظة للمنطقة، حيث تروي لزوارها تلك الحقب الزمنية المتعاقبة و الحضارة الإنسانية التي عرفتها، و المتجلية أساسا في الغابات المتحجرة التي تعود إلى أزمنة جيولوجية غابرة ، إضافة إلى مواقع الكتابات البربرية التي تحمل رسائل مشفرة كانت بمثابة وسائل إتصال بين القوافل التجارية، حيث كانت الصحراء محطة عبور مهمة تربط شمال القارة الأفريقية بجنوبه .

بالإضافة إلى ما تتميز به الصحراء الجزائرية و سكانها من خلال حرفه المتمثلة في صناعة الحلي و النحاس ، و نسيج ملابسهم التي تميزهم بميزة خاصة ، خاصة قبائل الطوارق ، و كذلك إنفرادهم من خلال ثقافتهم الخاصة التي نلمسها في عاداتهم و وتقاليدهم و حتى احتفالاتهم .

و من بين أهم الآثار الصحراوية التاريخية كهوف الطاسيلي التي تتكون من مجموعة من تشكيلات الصخور البركانية و الرملية الغريبة الشكل و التي تشبه الخرائب و الأطلال ، وتعرف باسم "الغابات الحجرية " و توجد فوق هضبة مرتفعة يجاورها جرف عميق في منطقة تتواجد بها نسبة كبيرة من الكثبان الرملية المتحركة تحتوي جدران هذه الكهوف مجموعة من النقوش الغريبة التي تمثل حياة كاملة لحضارة قديمة.و من تحليل هذه الصور اكتشف الخبراء أن تاريخها يعود إلى 30 ألف عام .

المطلب الثالث: معوقات السياحة الصحراوية في الجزائر

بلغ عدد السياح الوافدين على الصحراء الجزائرية 126،713 سائح في سنة 2013 ،منهم 6،618 سائح أجنبي و 120،095 سائح مقيم ، أي بنسبة 5.22% من إجمالي السياح الوافدين على الصحراء بما فيهم المقيمين في سنة 2013، و ارتفع عدد السياح الأجانب إلى 21،508 سائح أجنبي في نوفمبر 2014 ، و 224،730 سائح مقيم [1].

تمثل السياحة الصحراوية في الجزائر نسبة ضعيفة من إجمالي عدد السياح الوافدين على الجزائر، إذ بلغت نسبة السياح الوافدين على المناطق الصحراوية 0،24% و 0،93% في سنتي 2013 و نوفمبر 2014 على الترتيب .

يرجع عدم إقبال السياح الأجانب على الصحراء الجزائرية نظرا لعدم توفر البنية التحتية ، وانعدام الأمن في منطقة الهقار و اليزي ،حيث تعرض السياح في السنوات الماضية الاختطاف في تلك المنطقة ، وكذلك قلة الفنادق و المطاعم ووسائل النقل، فقد بلغت عدد الفنادق في الصحراء 60 فندقا في سنة 2014 من مجموع 1185 فندق على المستوى الوطني و بنسبة 05% ، و بالتالي تعاني الصحراء الجزائرية من قلة الفنادق، حتى و إن وجدت فهي بمستويات جد ضعيفة لا ترقى لطموحات السائح الأجنبي.

[1] وزارة التهيئة العمرانية و السياحة و الصناعة التقليدية ، إحصاءات السياحة لسنة 2014، متوفرة على الرابط التالي: http://www.matta.gov.dz/index.php/ar/2015-08-25-07-48.15ص

تتوفر الجزائر على مقومات كبيرة من أجل تحقيق سياحة صحراوية تنعم بالمداخيل –العملة الأجنبية– على الإقتصاد الجزائري إذا قامت الدولة بتوفير كل الإحتياجات الضرورية للسياحة المتمثلة أساسا في الفنادق، المطاعم،الطرقات ،وسائل النقل و المواصلات وكل ما يحتاج إليه السياح ، و خاصة الجانب الأمني الذي لازال يشكل هاجسا لدى كثير من السياح[1]، في ظل كثرة الاختطافات في صحرائنا الشاسعة ، حيث أصبح السائح يخاف على نفسه، وهذا يعتبر تحدي كبير أمام السياحة الصحراوية في الجزائر.

بالإضافة إلى ذلك نقص الفنادق و أماكن الإقامة التي يعتبرها السائح ضمن الأولويات، فأول ما يبحث عنه السائح هو مكان الإقامة، حتى وإن كان متوفر.

يفضل أن يكون بأسعار تنافسية و في متناول السائح، بمعنى أن لا يكون مرتفعا جدا .و كذلك من بين التحديات، ضعف الترويج السياحي، وعدم قدرته على إبراز الصورة الحقيقية للمقومات السياحية النادرة خاصة التي تنطوي عليها صحراء الجزائر، التي تنطوي عليها صحراء الجزائر، التي لا تزال صورتها في الخارج تعاني من التشويه بسبب الأحداث التي مرت يها البلاد و تردي الأوضاع الأمنية، مما انعكس سلبا على قدرتها على استقطاب السياح

[1]شاهد الياس و محمد مولود غزيل "**السياحة الصحراوية في الجزائر، إستراتيجيات التنمية و أسس الاستدامة** " ، الملتقى العلمي الدولي حول الصناعة السياحية في الجزائر بين الواقع و المأمول نحو الإستفادة من التجارب الدولية الرائدة، جامعة جيجل ، يومي 09و 10 نوفمبر 2016 ، ص 339 .

خاصة الدول الأجنبية[2]، و قلة الكوادر المؤهلة للتسويق السياحي ، وبعد الولايات الصحراوية عن المطارات الدولية في الشمال ، مما يكلف السائح عناء التنقل في ظل شساعة مساحة الجزائر و انخفاض خطوط النقل البري و الجوي بين الولايات الصحراوية، حيث يوجد خط جوي واحد في الأسبوع يربط بين ولاية أدرار و تمنراست، ولا يوجد أي خط جوي يربط بين ولاية أدرار بولاية تندوف،حيث أن السائح أو المواطن الذي ينوي السفر إلى ولاية من هاتين الولايتين لابد أن يسافر إلى الجزائر ثم يصل بعد ذلك إلى مبتغاه .

و كذلك من بين التحديات التي ساهمت بشكل كبير في تراجع أعداد السياح غلق بعض المسالك في كل من ولاية تمنراست و ولاية أدرار.

[2]حايف سي حايف شيراز و بركان دليلة، "**الترويج السياحي رافد لتنشيط حركة السياحة الصحراوية**–ولاية بسكرة نموذجا– " مرجع سابق ، ص 77 .

خلاصة الفصل:

تناولنا في هذا الفصل مستقبل التنمية في المناطق الصحراوية و الصعوبات السياسية الإدارية و الاقتصادية و أيضا دور السلطات المحلية في التنمية المحلية و كذا تطرقنا إلى إمكانيات السياحة الصحراوية المتمثلة في المعالم السياحية الصحراوية و كذا طاقات الإيواء و التي تشكل مشكلا عويصا بحيث يجد السائح صعوبة في إيجاد مأوى و قد يلغي الرحلة نظرا لعدم توفر خدمة الفندقة و التي يجب ان تكون متوفرة و رقمية حتى يسهل على السائح التسجيل إلكترونيا.

وأما بالنسبة للتحديات التي تواجه السياحة الصحراوية فهي عديدة ومتعددة لعل أهمها نقص الثقافة السياحية والقدرة على استقطاب وجذب السواح بعكس تونس التي تشهد تطورا بالغا وملحوظا في مجال السياحة.

الفصل الثالث

مستقبل التنمية في المناطق الصحراوية

تمهيد :

نسلط في هذا الفصل الضوء على واقع السياحة الصحراوية بالجزائر في ظل الإمكانيات والمقومات التي تمتلكها الصحراء الشاسعة.

إذ تشكل السياحة دورا في تحقيق التنمية الإقتصادية، إلا أن الجزائر لازالت دون المستوى في ظل الإمكانيات المتوفرة والقادرة على إحداث قفزة نوعية في ترتيب الجزائر على المستوى العالمي.

لا تمثل السياحة الصحراوية في الجزائر إلا نسبة ضئيلة جدا بالمقارنة مع الصناعة الطاقوية وكذا الفلاحة في الفلاحة في المناطق الصحراوية.

منه قسمنا الفصل إلى السياحة الصحراوية في الجزائر(المبحث الأول).

و الصناعة الطاقوية (المبحث الثاني) .

و الفلاحة في المناطق الصحراوية(المبحث الثالث).

المبحث الأول: السياحة الصحراوية في الجزائر

الجزائر تتوفر على عدة مؤهلات و مقومات تمكنها من أن تصبح دولة سياحية رائدة، لكن غياب أو نقص الثقافة السياحية لدى أغلب المواطنين و أرباب العمل وقلة الاستثمارات في هذا المجال، وقفوا حائلا دون ذلك، ولذلك مازال قطاع السياحة ضعيف بالمقارنة مع دول الجوار كتونس و المغرب.

فالجزائر تمتلك صحراء شاسعة تتوفر على كل المقومات السياحية طبيعية كانت، حضارية،ثقافية أو دينية ، كما تجمع المنطقة الصحراوية عدة ولايات من بينها : بسكرة،الاغواط ،غرداية، بشار ،ورقلة،تندوف، تمنراست ،اليزي ،أدرار و غيرها ....، وهذا ما يجعل الاهتمام بهذه المنطقة الصحراوية مسألة مهمة في توفير المداخيل للدولة، و ذلك من خلال تسويق المنتوج السياحي الصحراوي و إشهاره عبر المواقع الإلكترونية و التلفزيون و غيرها من وسائل الإتصال الأخرى، ليعرف العالم المناطق السياحية و ما تزخر به من معالم أثرية ترقى بدرجة كبيرة لزيارتها .

منه قمنا بتعريف السياحة الصحراوية(المطلب الأول)

أنواع السياحة الصحراوية (المطلب الثاني)

و مقومات السياحة الصحراوية (المطلب الثالث)

المطلب الأول: تعريف السياحة الصحراوية

تعد السياحة الصحراوية والسياحة بشكل عام من القطاعات الرائدة لإحداث التنمية في الدول، فهي تشكل في كثير من البلدان الفقيرة سندا بالغ الأهمية للتنمية الاقتصادية. إذ يمثل هذا القطاع الحيوي بالنسبة لـ 46 من أصل البلدان الـ 49 الأقل تقدماً في العالم المصدر الأول للعملة الأجنبية؛ ووفقا لتقديرات المنظمة العالمية للسياحة WTO فان الدخل الذي تحققه السياحة يضاهي الدخل الناتج من بيع المنتجات النفطية.

وتشكل العائدات الاقتصادية السياحة الصحراوية؛ موارد تذهب مباشرة إلى السكان، فيطال تأثيرها عمق المجتمع المستقبِل مالياً وبشرياً، لما توفره من فرص جديدة للعمل والاستثمار والربح؛ للمستثمر والدولة والمواطن العادي، وتنوع في مصادر الدخل وزيادة في الناتج المحلي الإجمالي، وخلق سوق للمنتجات الزراعية والصناعات التقليدية. ونتيجة لذلك، فقد اعتبرت البلدان الآسيوية التي ضربها المد البحري الزلزالي "تسونامي" في ديسمبر 2005 أن أكبر مساعدة لها إنما تكمن في عودة مكثفة للسياح إليها.

لقد ولَّى الزمن الذي كانت فيه السياحة الدولية حكراً على بعض الميسورين المحظوظين أو الساعيين وراء المغامرة والأحاسيس القوية. وذلك بفضل العولمة التي شملت تأثيراتها هذا القطاع أيضاً؛ فقد باتت السياحة اليوم أكبر قطاع اقتصادي غير حكومي في العالم. وأكبر الأنشطة نموا في العالم، وذلك بمعدل نمو بلغ 5,6 سنويا خلال السنوات العشر الماضية. وفي هذا الإطار، ارتفع عدد السياح في العالم من 541 مليون سائح سنة 1995 إلى 920 سائح عام 2008، وهو عدد من التوقع أن يبلغ 1.6 مليار سنة 2020. وقد سجلت منطقة أفريقيا جنوب الصحراء سنة 2006 واحداً من أعلى الارتفاعات، وذلك بزيادة تعادل نحو 11 %. أما في منطقة الشرق الأوسط، وعلى الرغم من الحرب في العراق والوضع في لبنان، فقد تم تسجيل ارتفاع في عدد السياح بنسبة 4 % سنة 2006.

وفي موريتانيا يعود الظهور الفعلي للنشاط السياحي إلى سنة 1996، مع انطلاق خط باريس – أطار للرحلات السياحية الجماعية، فقد عرفت الفترة الفاصلة بين سنتي 1995 و1998 تزايد أعداد السياح الوافدين بمعدل 18 %، كما نمت الليالي السياحية المقضاة بواقع 10.1 % خلال نفس الفترة . باختصار، يمكن القول إن السياحة باتت نشاطاً معولَما، وفي نمو دائم ومضطرد عالميا وإقليميا ومحليا.[1]

[1] world travel &tourim council, **TRAVEL &TOURISM ECONOMIC IMPACT NORTH AFRICA** 2016 , p08

لكن النمو المطرد للأنشطة السياحية؛ نجمت عنه آثار غير محمودة على المحيط الطبيعي. وينطبق هذا على كل من البلدان الغنية، حيث تساعد زيادة أوقات الفراغ والسياحة على زيادة الضغط على البيئة. وكذا البلدان الفقيرة حيث إن تنمية السياحة موجهة لتخدم أغراضا اقتصادية بحتة؛ مثل جلب العملة الأجنبية، وتوفير فرص العمل، وحيث تعامل المواقع الطبيعية كمنتجات استهلاكية.

وقد ظهر مفهوم الاستدامة في الميدان السياحي أوائل 1988 حين اقترحته المنظمة العالمية للسياحة، وكان يتوقع من السياحة المستدامة "أن تؤدي إلى إدارة جميع الموارد بطريقة تتيح تلبية الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والجمالية مع الحفاظ في الوقت ذاته على سلامة الثقافة، والنظم الايكولوجية الأساسية، والتنوع البيولوجي".

وفي هذا الإطار يمكن تعريف السياحة المستدامة بأنها "إرادة وممارسة للتنمية السياحية وللأنشطة الترويحية في بلد أو منطقة أو وجهة سياحية بحيث تدمج قواعد التنمية المستدامة وتحترم الناس والثقافات والاقتصاد المحلي في الأقاليم المستقبلة. من هنا فإنه يمكن تحسين نوعية المنتوج السياحي لصالح جميع الأطراف المعنية، مع ضمان إمكانية الأجيال الحالية والمستقبلية في الاستفادة من الوجهات السياحية".

ولعل الإشكاليات البيئية المتصلة بنمو السياحة تبدو أكثر وضوحا وإلحاحا في الأقاليم الصحراوية الحارة، وهو ما يسعى هذا العمل إلى مقاربته، حيث يشتمل على ثلاثة محاور: يرمي أولها إلى محاولة ضبط بعض المفاهيم الأساسية مثل البيئة والنظام البيئي والنظم البيئية الصحراوية والسياحة البيئية، بينما يتناول المحور الثاني المقومات السياحية الطبيعية والبشرية في البيئة الصحراوية، في حين يهتم المحور الثالث بعرض بعض الآثار البيئية السلبية للسياحة الصحراوية.[1]

[1] world travel & tourism council, **TRAVEL &TOURISM ECONOMIC IMPACT Algeria** 2016,p p 08-09

المطلب الثاني: أنواع السياحة الصحراوية

لكل صحراء خصوصيتها تستمد من طبيعة أرضها و شعبها و درجة التفاعل بين المكان و السكان عبر الزمان ، و من أهم انواع السياحة الصحراوية ما يلي :

1-السياحة البيئية الصحراوية:(الإيكولوجية)

للتعرف على حياة التنوع البيولوجي للصحراء و اشكال التضاريس الغريبة التي تصنعها التعرية الهوائية (الريحية) و أكثر ما يلفت انتباه السياح هنا أشكال الواحات و جمال الشروق و الغروب للشمس و امتداد و اتساع الصحراء و الكثبان الرملية و تشكيلات الصخور من المغاور و الكهوف مثل الغابات المتحجرة بتمنراست ، و المغارات مثل مغارة تماسخت بولاية أدرار و الجبال البركانية و ليل الصحراء المدهش و الأدوية الجافة.[1]

2-السياحة الثقافية الصحراوية

و تهدف هذه السياحة إلى زيادة معرفة الشخص بمناطق غير معروفة لديه، والتعرف على التاريخ و المناطق الأثرية و العادات والتقاليد ،كزيارة محميات طاسيلي و هضبة جانت ، و ما تدخر به من آثار السكان البدائيين و كذلك التقاليد و الموروث الشعبي مثل اهل الليل بتيميمون ، و الصناعات التقليدية منها صناعة الجلود و النحاس و الفخار و السلالة و الحلي الفضية .

3-السياحة الاستكشافية الصحراوية:

تعد من أهم و أخطر السياحة الصحراوية، لأنها سياحة تبحث عن المشروع و ارتياد الأماكن المأهولة بغية الوصول إلى معارف جديدة، أو التحقق من معلومات مشكوك فيها أو إستكمال

[1] خليف مصطفى غرايبة ، **السياحة البيئية**، [د،ط] ، دار الناشري للنشر والتوزيع، الأردن، 2012،ص 137

معلومات لم تكتمل بعد ،و تعتبر الصحراء المكان الخاص الذي يقصده المستكشفين و الباحثين ماهو متوفر في الصحراء من مخلوقات و نظم و قوانين و عادات و تقاليد الشعوب[1] .

4-أشكال السياحة العلاجية : .و تكمن الحاجة في هذا النوع من السياحة في العلاج الجسمي و النفسي و أمراض أخرى عند السائحين، و تمارس هذه السياحة بهدف الشفاء التام أو التخفيف من الآلام و الأوجاع ،و هي تنقسم إلى نوعين حسب الوسائل المستخدمة في العلاج و هي :

•التداوي بالرمال.

•السياحة العلاجية المعدنية، بحيث تستخدم فيها الينابيع المعدنية كوسيلة أساسية للعلاج عند الإستحمام أمثلة عن هذا النوع من السياحة نجد حرارة جبال الرمال و منبع طبيعي عين لالة الشافية ببلدية بودرة أدرار، حمام الصالحين بولاية بسكرة .[2]

المطلب الثالث : مقومات السياحة الصحراوية

الفرع الأول :إمكانيات السياحة الصحراوية في الجزائر

تُعتبر صحراء الجزائر السياحية جزء من الصحراء الكبرى التي تقع في شمال وسط أفريقيا، وتحتل أكثر من أربعة أخماس الأراضي الجزائرية، وتتضمن العديد من أماكن السياحة في الجزائر التي تستحق الزيارة.

[1] خليف مصطفى غرايبة، **السياحة الصحراوية (تنمية الصحراء في الوطن العربي)** ،المركز العربي للأبحاث و الدراسات السيايت ، بيروت ،2012،ص119.

[2] خليف مصطفى غرايبة، **السياحة البيئية**، المرجع السابق ،ص 138.

وتبدأ الصحراء من سلسلة جبال الأطلس الصحراوي، حيث الصخور المُلوّنة، حتى صحراء الكُثبان الرملية، وفي الأجزاء الجنوبية الشرقية تقع سلسلة جبال طاسيلي ناجر، وهي موضع اهتمام أثري كبير، وتم تصنيفه ضمن قائمة التراث العالمي في منظمة اليونسكو.[1]

الفرع الثاني:طاقات الإيواء بالصحراء الجزائرية.

تعتبر الفنادق و أماكن إقامة السياح هي إحدى المؤشرات الأساسية لقياس مدى مقدرة الدولة على تحقيق الراحة للسائح الأجنبي و المحلي ، كما تعتبر عن تقدم القطاع السياحي في توفير الراحة للسياح ،لأن السائح سواء كان محلي أو سائح أجنبي قبل السفر إلى المناطق الصحراوية يسأل عن توفر مكان لإقامته و راحته .

تتوفر الصحراء الجزائرية على العديد من الفنادق العمومية و الخاصة ، و التي تنتشر في مختلف الولايات الصحراوية، لكنها قليلة جدا ،و هذا بالمقارنة مع الفنادق بالشمال ، حيث أنها بلغت 157 فندقا على مستوى الصحراء الجزائرية في سنة 2009 ،بنسبة 13.64 % من إجمالي الفنادق على المستوى الوطني و التي بلغت تلك السنة 1151 فندقا منها 801 فندقت في المناطق الحضرية بنسبة 69.59% و الباقي يتوزع على المناطق الأخرى. و قد انخفضت عدد الفنادق في الصحراء الجزائرية إلى 57 فندقا في سنة 2010 . [2]

[1]عبد الرحمان عبد القادر و مختار عبد القادر "**واقع السياحة الصحراوية بولاية أدرار**" الملتقى الدولي حول دور السياحة الصحراوية في تحقيق التنمية الإقتصادية و الإجتماعية، جامعة بسكرة يومي 11و 12 مارس 2012 ، ص 10 .

[2]وافية محمد ، **دور الترويج في ترقية الخدمات السياحية**، دراسة حالة الديوان الوطني للسياحة، ماجيستير، العلوم التجارية، جامعة الجزائر 3 ، (2012/2011م)

ويعزى ذلك إلى إعتماد الدولة سياسة ترميم و صيانة العديد من الفنادق العمومية و ذلك بقصد تأهيلها لتستجيب لمطالب الجودة الفندقية، حيث أن تلك الفنادق العمومية كانت قديمة جدا ، فمثلا في ولاية أدرار تن غلق فندق توات و قيد الترميم من طرف شركة تركية، وفندق قورارة بتيميمون ، و غيرهم من الفنادق الأخرى في باقي الولايات الصحراوية، و الجدول أدناه يبين لنا مدى تراجع عدد الفنادق .[1]

[1]بن منشط اللحياني مساعد ، الأمن و السلامة السياحية 2014 م

المبحث الثاني: الصناعة الطاقوية

تعد الجزائر الدولة التاسعة في منظمة أوبك بحسب عائدات النفط، وقد صُنِّفت الجزائر في المركز التاسع من حيث صافي عائدات صادرات النفط لدول أوبك للنصف الأول من عام 2008 بعائدٍ يبلغ 4 مليارات دولار، حسب تصنيف أعدته إدارة معلومات الطاقة التابعة لوزارة الطاقة الأمريكية، من جهةٍ أخرى، فإنَّ الرقم الذي أعلنه وزير الطاقة الجزائري شكيب خليل يفيد بأن صادرات الجزائر النفطية خلال الشهور الأربعة الأولى من عام 2008 بلغت 2.27 مليار دولار ، ويتواجد عموما في جنوبها، ووفقا لشركة سوناطراك الجزائرية، فإن 47% من احتياطات البترول والغاز في حاسي مسعود ووادي ميا، الغاز في حاسي الرمل والنفط في حاسي مسعود، إليزي تحتوي على 14% من الاحتياط والبقية تتوزع على مناطق عدة، ويتم البحث عن النفط والغاز في كل من حاسي مسعود، حاسي الرمل، عين أمناس، رورد نوس، تين فويي تابنكورت، قاسي الطويل، حاسي بركين، رهود أولاد جمعة، توات، القاسي، عين صالح.

لهذا قسمنا هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب:

- تعريف الصناعة الطاقوية(المطلب الأول)
- أنواع الصناعة الطاقوية(المطلب الثاني)
- أهمية الصناعة الطاقوية(المطلب الثالث).

المطلب الأول :تعريف الصناعة الطاقوية

تشمل هذه الصناعة قطاع النفط جميع عمليات التنقيب والاستخراج والتكرير والنقل (غالبًا بواسطة ناقلات النفط وخطوط الأنابيب) وتسويق المنتجات النفطية. جدير بالذكر أن المنتجات الأعلى قيمة في هذا القطاع هي زيت الوقود ووقود السيارات (البنزين). النفط (الزيت) هو أيضًا المادة الخام للعديد من المنتجات الكيميائية، من بينها المستحضرات الدوائية والمذيبات والأسمدة والمبيدات الحشرية واللدائن. وينقسم قطاع النفط عادةً إلى ثلاثة مكونات رئيسية هي:

صناعات المنبع والصناعات الوسطى وصناعات المصب. وتدرج عادةً الصناعات الوسطى مع صناعات المصب.

المطلب الثاني :أنواع الصناعة الطاقوية

مصادر وأنواع الطاقة غير المتجددة

الطاقات غير المتجددة أو الطاقات التقليدية هي مصادر الطاقة التي توجد في الطبيعية بكميات محدودة، والتي بمجرد استهلاكها بالكامل، لا يمكن استبدالها بسهولة، نظرًا لعدم وجود نظام طاقة، أو وجود إنتاج أو استخراج مجدي اقتصاديًا لها.

والطاقة غير المتجددة، تكونت في الأرض منذ ملايين السنين، ولها مخزون محدد سينضب بمجرد عدم ترشيد استهلاكه، حيث لا يمكن أن تتجدد في فترة زمنيه قصيرة. وهناك فئتان من هذا النوع من الطاقة هما: الوقود الأحفوري، والوقود النووي.

استخدام الطاقة غير المتجددة وسلبياته

تم استخدام أنواع الطاقة غير المتجددة من قبل البشر لعقود عديدة، وبالتالي هناك حجم كبير من التكنولوجيا القائمة عليها. ومع ذلك، توجد مخاوف من أن هذه أنواع من الطاقة تعتمد على موارد محدودة، والتي ستنفد في النهاية.

مما يجعل من الضروري إيجاد بديل لتلبية الطلب المستقبلي على الطاقة في المجتمع. ومن ناحية أخرى، فإن استخدام الطاقة غير المتجددة يولد أيضًا نفايات وانبعاث غازات ملوثة في الغلاف الجوي، ولهذا السبب تمثل خطرًا كبيرًا على صحة الناس.

أنواع الطاقة غير المتجددة

- من أنواع الطاقة غير المتجددة:
  - الوقود الأحفوري:

هو وقود البترول والغاز الطبيعي. يتشكل من الكتلة الحيوية التي تعود إلى ملايين السنين، والتي تشكلت تحت ظروف الضغط والحرارة المناسبة، وهي مواد تتمتع بخصائص حيوية.
استخدام الوقود الأحفوري:

يمكن استخدامه مباشرةً وحرقه في الأفران والمواقد والغلايات والمحركات للتدفئة والحركة.

يمكن استخدامه أيضًا لإنتاج الكهرباء في المحطات الحرارية أو الكهروحرارية.

يمكن عن طريق الحرارة المتولدة عند حرق الوقود الأحفوري، الحصول على بخار الماء، والذي إذا تم دفعه تحت الضغط، يكون قادرًا على بدء تشغيل مولد كهربائي، عادة ما يكون التوربينات.

مميزاته:

- سهولة الاستخراج.
- توافر مؤقت كبير.
- استمرارية كرونولوجية واسعة.
- رخيص نسبيًا.
- يمكن لأي شخص شرائه.

سلبياته:

- انبعاث الغازات الملوثة في الغلاف الجوي والتي تكون سامة للحياة.
- إمكانية إنهاء التحفظات على المديين القصير والمتوسط.
- قلة توافر المواد الخام المناسبة لتصنيع المنتجات بدلًا من حرقها.

- أنواع الطاقة غير المتجددة التي يضمها الوقود الأحفوري

تعتبر الطاقات الآتية من مصادر غير متجددة، ومن الأنواع التي يضمها الوقود الأحفوري نذكر ما يلي:

- النفط:

وهو المصدر الرئيسي للطاقة، حيث يوجد في الترسبات الجوفية في الطبقات العليا من قشرة الأرض. مثل جميع أنواع الوقود الأحفوري، فهو مصدر طاقة غير متجدد ويستخدم على نطاق واسع كمادة خام لتوليد المشتقات مثل البلاستيك. وهو الأكثر استخدامًا مقارنة بمصادر الطاقة الأخرى.

كيف تكون النفط:

يتكون هذا السائل اللزج الأخضر أو الأصفر أو البني أو الأسود من هيدروكربونات مختلفة. وبدأ تكوين النفط منذ ملايين السنين، عندما كانت الأرض كوكبًا مغطى بالمياه.

وبمرور الوقت، أدت العمليات الجيولوجية والعمل البكتيري على المواد العضوية المتراكمة في قاع البحر إلى ظهور هذا المزيج من الهيدروكربونات.

- الفحم:

هو مصدر طاقة غير متجدد وجزء من الوقود الأحفوري. وأيضًا هو معدن من أصل عضوي ويعتقد أن الكثير من الفحم قد تشكل منذ حوالي 280 – 345 مليون سنة. وتشكلت الصخور من الكربون ومواد أخرى، ووفرت أكثر من 27 ٪ من الطاقة التجارية في العالم.

- الغاز الطبيعي:

يعتبر الغاز الطبيعي ثاني أكثر مصادر الطاقة استهلاكًا، ففي إسبانيا في عام 2016م، تم استهلاك 25035 كيلو طن متري من الطاقة. ويتكون من مزيج من الهيدروكربونات يتم استخراجه من الرواسب، التي يمكن أن تكون بجوار رواسب النفط أو الفحم.

ويجب معالجة مصدر الطاقة هذا للاستخدام المنزلي أو التجاري، وله تطبيقات لا حصر لها مثل توليد الطاقة الكهربائية في الصناعة أو المنزل أو النقل.

- الوقود الحيوي أو الوقود الزراعي أو الوقود المزروع:

الوقود الحيوي هو مصدر للطاقة المشتقة من خليط من المواد العضوية المختلفة. يبدأ الحصول عليها من أنواع من الاستخدامات الزراعية مثل والذرة وفول الصويا وعباد الشمس وأشجار النخيل أو حتى أنواع الغابات مثل الصنوبر أو الأوكالبتوس.

ويعتبر الوقود الحيوي الرئيسي هوالإيثانول الحيوي والديزل الحيوي، وفي عام2016م، استهلكت إسبانيا 6688كيلو طن متري من طاقة الكتلة الحيوية والوقود الحيوي والنفايات، لتحتل المرتبة السادسة فيما يتعلق بمصادر الطاقة الأخرى.

- الوقود النووي طاقة غير متجددة

يمكن أن يكون الوقود النووي عبارة عن يورانيوم وبلوتونيوم، وبشكل عام، جميع العناصر الكيميائية المرئية المناسبة لتشغيل المفاعلات، ومن الأمثلة على ذلك مفاعلات الغواصة النووية، التي يجب أن تعمل مع اليورانيوم عالي التخصيب.

حيث يكفي تخصيب 4.16٪ ، لاستخدام الطاقة النووية لتوليد الكهرباء في محطات الطاقة النووية. وإجراء إنتاج مشابه جدًا لتلك المستخدمة في محطات الطاقة الحرارية. ويختلف في أن الحرارة لا تتولد عن الاحتراق، ولكن عن طريق انشطار المواد. بالمعنى الدقيق للكلمة، فهي ليست وقودًا، بل طاقة.

مميزاته:

- عدم وجود انبعاثات غازات الاحتباس الحراري أثناء التشغيل.

سلبياته:

- احتياطيات محدودة من المواد الخام للحصول على هذه الطاقة.
- توليد النفايات المشعة الضارة المحتملة لآلاف السنين.
- كوارث بيئية خطيرة في حالة وقوع حادث.

- التطور التكنولوجي غير المتطور في بعض محطات الطاقة النووية[1].

- ما هي الطاقة النووية؟

الطاقة النووية هي تلك التي تتولد من خلال العملية التي تتفكك فيها الذرات، التي عادة ما تكون اليورانيوم. وتعمل هذه الطاقة الحرارية على غلي الماء الموجود في المفاعلات النووية وتحويله إلى طاقة كهربائية بواسطة التوربينات.

ويتم الحصول على طاقة الانشطار النووي عن طريق اصطدام ذرات بعض المواد بالنيوترونات بسرعة عالية. والمادة الأكثر شيوعًا فيه هي اليورانيوم 235،و على الرغم من استخدام اليورانيوم 233 والبلوتونيوم 239 أيضًا.

اليورانيوم هو معدن موجود في الطبيعة بكميات محدودة، لذلك فهو مورد غير متجدد، وفقًا لتقرير وزارة الصناعة والطاقة والسياحة في إسبانيا، تم استهلاك 15260 كيلو طن متري من الطاقة من هذا المصدر، لتحتل المرتبة الثالثة.

في النهاية يعلم الجميع المشكلات البيئية التي تسببها مصادر الطاقة غير المتجددة، مثل تأثير الاحتباس الحراري وارتفاع درجات الحرارة وعواقب أخرى. لهذا نعمل كل يوم على التوقف عن استخدام هذا النوع من مصادر الطاقة واستبدالها بالطاقة المتجددة.

ومن خلال مراجعة مصادر الطاقة الرئيسية غير المتجددة، ندرك أنها لا تزال تستخدم أكثر بكثير مما نعتقد. ويمكن أن تجعلنا حقيقة الاستماع المستمر للأخبار حول الطاقات المتجددة نعتقد أن لدينا التزامًا بيئيًا مغطى ولكن هذا ليس هو الحل.[1]

[1] knivi,L,2005,**tourism et développement durable**, Éditions publibook,France

[1] https://blog.gruponovelec.com/energias-renovables/fuentes-de-energia-no-renovables-tipos-y-caracteristicas

المطلب الثالث: أهمية الصناعة الطاقوية

تلعب الصناعة الطاقوية دورا كبيرا في تحقيق التنمية المستدامة بات يستدعي دوران متناقضان ،أولهما دفع عملية التنمية الإقتصادية و الإجتماعية بالاعتماد على المداخيل البترولية و توزيعها بما يحقق التوازن للأجيال القادمة، والثاني عرقلتها بناءا على ما تسببه من آثار سلبية على البيئة، وهو الأمر الذي يتطلب تشجيع الطاقات المتجددة خاصة و أن الجزائر تمتلك العديد من تقنياتها بمستوى من التطور يسمح باستخدامها على نطاق واسع .

المبحث الثالث :الفلاحة في المناطق الصحراوية

تعتبر الزراعة في المناطق الصحراوية تحدياً كبيراً للطبيعة، فارتفاع درجات الحرارة الشديدة، وعدم توفر العناصر الغذائية الأساسية للتربة، يفقد النبات القدرة على النمو

بشكل سليم، إلا أنه من الممكن زراعة المحاصيل الزراعية في المناطق الصحراوية وتحسين، لا بل رفع انتاجها، إذا تم تقديم العناصر الضرورية لنموها من ماء وغذاء. من هذا المنطلق يمكن الإستفادة من المياه العادمة الناتجة عن المدن الكبيرة القريبة من الصحاري، وذلك بعد تكريريها في محطات تكرير خاصة لهذا الغرض، حتى تصبح صالحة للزراعة، ولا تضر بالصحة العامة أو البيئة.

إن الري بمثل هذه المياه المكررة يساعد على النمو النباتي بشكل جيد، وذلك لإحتوائها على عناصر غذائية كثيرة، كما يمكن تقديم المواد المترسبة الناتجة عن تكرير المياه العادمة، كغذاء للنبات بعد معالجتها بطرق حرارية مرتفعة.....

فالإستفادة لا تتم من المياه العادمة فحسب، بل يمكن أيضا رفع الإنتاج الزراعي في المناطق الصحراوية وتأمين الغذاء للإنسان والحيوان، إضافة إلى حل مشكلة بيئية وصحية قد تنتج عن المياه العادمة بشكل عام...

هذه الإرشادات الزراعية المطروحة هي عبارة عن مجموعة من الإقتراحات والتوصيات التي تتناول بعض المحاصيل الزراعية، وخاصة زراعة البرسيم كنبات أعلاف كغذاء للحيوان، وزراعة القمح كغذاء ضروري للإنسان،ومن ثم زراعة الخضروات، وبعض أنواع أشجار الفاكهة التي يمكن زراعتها في المناطق الصحراوية، وريها بواسطة مياه مجاري مكررة.

تناولنا في هذا المبحث تعريف كل من الفلاحة(المطلب الأول)

أنواع الفلاحة الصحراوية(المطلب الثاني)

أهمية الفلاحة(المطلب الثالث)

المطلب الأول: تعريف الفلاحة

يمكن تعريف مهنة الفلاحة بأنها الزراعة والاهتمام بالمواشي وتربيتها أيضًا، وهي ذلك النشاط الذي يؤدي دورًا بالغ الأهمية في كل من القطاع الاقتصادي والصناعي، كما أنها من أبرز العوامل المحفزة على الأخذِ بيد المجتمع للعلياء من خلال توفير ما يحتاجه المجتمع من غذاء، ونظرًا لهذه الأهمية فقد ظهرت الفلاحة التقليدية وتلتها العصرية لتؤكد على مدى أهمية الدور الذي تؤديه[1].

المطلب الثاني: أنواع الفلاحة الصحراوية

يتأثر قطاع الفلاحة كغيره من القطاعات بتقدم الدول وتطورها نحو الأمام، وانطلاقًا من ذلك فإن أنواع الفلاحة تنقسم لنوعين رئيسين هما:

الفلاحة التقليدية: عبارة عن نشاط يمارسه الفلّاح لزراعة الأرض وتربية المواشي بالاعتمادِ على الطرق الاعتيادية دون تدخل أو استخدام للأدوات الحديثة، وتمتاز بأنها نشاط قادر على تحفيز الإنتاج النباتي والحيواني على حد سواء، إذ يحصد الفلاح نتائج نشاطه من النبات والحيوان في نهاية المطاف.

الفلاحة العصرية: أما الفلاحة العصرية فهي إدخال التقنيات المستحدثة وتوظيفها في تحقيق أهداف النشاط سواءً كان على الصعيد الحيواني أو النباتي، إذ يتم الاستغناء عن الأدوات والطرق التقليدية ويُستعاض عنها بما جاء به العلم حديثًا للحصول على نتائج أفضل أحيانًا، وقد ظهرت الحاجة لمثل هذا النوع بالتزامنِ مع زيادةِ أعداد السكان ونمو الدول يومًا تلو الآخر.

المطلب الثالث: أهمية الفلاحة الصحراوية

تتمثل أهمية الفلاحة في المجتمعات بما يأتي:

1-قطاع فعال في تنمية الاقتصاد في البلاد.

[1] الموقع الإلكتروني للمنظمة العربية للتنمية الزراعية: http://www.aoad.org

2- توفير متطلبات المجتمع المحلي من الغذاء.

3-التصدي لظاهرة البطالة، وذلك من خلال خلق فرص عمل للأيدي العاملة.

4-منفذ مثالي لإدخال العملة الصعبة إلى البلاد.

5-تقديم العناية للعنصر النباتي والحيواني على حد سواء.

6- اقتران الفلاحة بتوفر تربية المواشي والزراعة معًا.

7- التفرقة بين الزراعة والفلاحة تتمثل باقتصار الأولى على زراعة الأرض وإنتاج الثمار فقط، بينما الفلاحة تهتم بكافة المراحل التي تسبق وتلي زراعة الأرض بالإضافة إلى تربية المواشي.

8- عنصر فعال وهام جدًا في تدوير العجلة الاقتصادية والصناعية والتجارية في الدول[1].

[1] الموقع الإلكتروني لمنظمة الاغذية و الزراعة للأمم المتحدة: http://www.fao.org/home/en

خلاصة الفصل:

تناولنا في هذا الفصل مستقبل التنمية في المناطق الصحراوية إذ تطرقنا إلى إمكانيات السياحة الصحراوية المتمثلة في المعالم السياحية الصحراوية و كذا طاقات الإيواء و التي تشكل مشكلا عويصا بحيث يجد السائح صعوبة فس إيجاد مأوى و قد يلغي الرحلة نظرا لعدم توفر خدمة الفندقة و التي يجب ان تكون متوفرة و رقمية حتى يسهل على السائح التسجيل إلكترونيا.

وأما بالنسبة للتحديات التي تواجه السياحة الصحراوية فهي عديدة و متعددة لعل أهمها نقص الثقافة السياحية و القدرة على استقطاب وجذب السواح بعكس تونس التي تشهد تطورا بالغا و ملحوظا في مجال السياحة.

و كذا تطرقنا الى كل من بديلي السياحة الصحراوية في الجزائر الفلاحة الصحراوية و أيضا الصناعة الطاقوية

خاتمة

خاتمة

إن ما يمكن أن نختم به موضوعنا هو أن الصورة الحقيقية لواقعنا المحلي الذي نعيشه إلى حد اليوم ،لدليل قاطع على أن التنمية المحلية و خلال المدة التي تفوق نصف القرن ، لم تحقق ما كان مرغوب فيه بالرغم من اننا لا نكاد أن نكون جاحدين لنعمة و نجزم ما حققته الدولة و الحكومة من إنجازات محلية،خاصة في فترة البناء التي أعقبت الإستقلال مباشرة .و بعد الإعتماد الكامل على الموارد الطاقوية من بترول و نفط وغاز و غير ذلك في الصحراء قررت الدولة التوجه إلى مصدر أكثر استدامة و هو السياحة الصحراوية في الجزائر و هذا بعد التنبؤ بنفاذ النفط بحلول 2050 . و تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة في الوقت الراهن أضحى الشغل الشاغل للدول والحكومات، باعتبار صعوبة المزاوجة بين البعد الاقتصادي والبعد البيئي في البرامج التنموية، كما أن تحقيق التنمية المستدامة بالأقاليم الصحراوية الجزائرية، يتطلب رؤية تنموية خاصة، تأخذ بعين الاعتبار السمات البيئية والجغرافية لهاته المناطق .من خلال ما تم عرضه بخصوص التنمية السياحية في الصحراء الجزائرية، و السياحة الصحراوية خلصت الدراسة في مجموعة من النتائج و يمكن اعتمادها كتوصيات في آن واحد من أهمها :

- زيادة الإستثمارات السياحية على المستوى الوطني بصفة عامة،و على المستوى الصحراوي بصفة خاصة، وتوفير التمويل الذي تحتاجه هذه الإستثمارات .

- التركيز على تسويق المنتجات السياحية الصحراوية عبر وسائل الإعلام، كالتلفاز و الراديو و الانترنت و مواقع التواصل.
- إصلاح البنى التحتية و تهيئتها و توفير كل الحاجيات الضرورية لراحة السائح- .زيادة طاقات الإيواء في المناطق الصحراوية، وذلك من خلال إنشاء المزيد من الفنادق و أماكن الإقامة الأخرى.

وأخيرا يجب إعتماد الفكر التنموي المستدام كقاعدة أساسية لمختلف مشاريع التنمية البشرية بما فيها السياحة لما لهذا الفكر من أهمية محلية ووطنية وعالمية .وكذا توفير كل الإمكانيات والمتطلبات سواء الإقتصادية أو البشرية لتطبيق التنمية السياحية المستدامة .وايضا الالتفات الجاد والفعلي للمناطق الصحراوية ومحاولة تنميتها بما في ذلك السياحة الصحراوية في الجزائر لدورها الفعال في التنمية الإقتصادية والإجتماعية المحلية والوطنية .ويجب الدعوة إلى الإقبال على الإستثمار في قطاع السياحة في الصحراء الجزائرية التي تضم مناطق ومعالم سياحية فريدة في العالم ،بتاريخها العريق و تنوع ثقافاتها.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولا : النصوص القانونية:

أ-المراسيم و النصوص التنظيمية:

1-مرسوم رئاسي رقم 92-44 : (إعلان حالة الطوارئ) المؤرخ في 9 فبراير 1992م ،و الصادر في ج ر ج ج العدد 10 بتاريخ 11 أوت 1992م.

ثانيا: الكتب

أ- باللغة العربية:

1-الأمين شريط، التنمية المحلية، دار النهضة العربية، بيروت(لبنان) ،1986 م،ط1

2- إسماعيل العربي، التعاون الإقتصادي للتنمية في نطاق المنظمات الدولية، دم ج ،الجزائر، 1979،ط2.

3-الرياشي سليمان ، التنمية المحلية"دراسات في قضايا التنمية و مشكلات المجتمع " المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية(مصر) ,1993م ،ط1.

4-بن أشنهو عبد اللطيف، الجزائر اليوم "بلد ناجح" آلفا للنشر و التوزيع ، الجزائر، فيفري 2014 م ،ط1.

5-بن اشنهو عبد اللطيف، عصرنة الجزائر حصيلة و آفاق ،آلفا للنشر و التوزيع، الجزائر 2005م

6-محمد شفيق ،دراسات في التنمية الإجتماعية و السياسية، المكتب الجامعي الحديث، مصر،2009م،ط1

7-مصطفى غرايبية خليف ، السياحة الصحراوية: تنمية الصحراء في الوطن العربي ، المركز العربي للأبحاث و دراسات السياسات ، بيروت 2012م

ج- الكتب المتخصصة:

1-حايف سي حايف شيراز و بركان دليلة، الترويج السياحي رافد لتنشيط السياحة الصحراوية "ولاية بسكرة نموذجا"

ثالثا : المقالات و المداخلات و الملتقيات

أ-أحمد شريفي ، تجربة التنمية المحلية في الجزائر،مقال ، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 40 ، كلية العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة 1 . 2009

ب- المداخلات

1-مداخلة للأستاذة غسيري يمينة ، و الأستاذ جابر نصر الدين، مخبر الدارسات النفسية و الإجتماعية، جامعة محمد خيضر (بسكرة)

ج-الملتقيات:

1-شاهد الياس و محمد مولود غزيل "السياحة الصحراوية في الجزائر، إستراتيجيات التنمية و أسس الاستدامة " ، الملتقى العلمي الدولي حول الصناعة السياحية في الجزائر بين الواقع و المأمول نحو الإستفادة من التجارب الدولية الرائدة، جامعة جيجل ، يومي 09و 10 نوفمبر 2016

2-عبد الرحمان عبد القادر و مختار عبد القادر "واقع السياحة الصحراوية بولاية أدرار" الملتقى الدولي حول دور السياحة الصحراوية في تحقيق التنمية الإقتصادية و الإجتماعية، جامعة بسكرة يومي 11و 12 مارس 2012 .

رابعا :المذكرات و الرسائل الجامعية

أ-أطروحات الدكتوراه

1-خنفري خيضر،تمويل التنمية المحلية في الجزائر "واقع و آفاق " ، رسالة دكتوراه في العلوم ، فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر 3 ، 2011 م.

2-طاشمة بومدين ، الحكم الراشد و مشاكل بناء قدرات الإدارة المحلية في الجزائر ، أطروحة الدكتوراه ، تخصص نظم سياسية و إدارية، كلية العلوم السياسية و الإعلام، جامعة الجزائر، 2007 م.

3-وفاء شيعاوي ، الحكم المحلي الرشيد كآلية للتنمية المحلية في الجزائر، رسالة ماجستير ،كلية الحقوق و العلوم السياسية ،جامعة الحاج لخضر(باتنة) ، 2010 م ، (غير منشورة).

ب-أطروحات الماجستير

1-شويح بن عثمان ، دور الجماعات المحلية في لتنمية المحلية ، رسالة ماجستير في القانون العام ، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد (تلمسان) 2011م

2- عبد الكريم دحموني، تنمية و تطوير السياحة الصحراوية، (دراسة حالة تمنراست) ماجستير ،تخصص النظرية الاقتصادية، جامعة الجزائر، (2006\2007م).

3-صالح موهوب ،تشخيص واقع السياحة في الجزائر و اقتراح سبل تطويرها، ماجيستير، تخصص التسيير، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، (2006-2007) .

4-وفاء شيعاوي ، الحكم المحلي الرشيد كآلية للتنمية المحلية في الجزائر، رسالة ماجستير ،كلية الحقوق و العلوم السياسية ،جامعة الحاج لخضر(باتنة) ، 2010 م ، (غير منشورة)

5-وافية محمد ، دور الترويج في ترقية الخدمات السياحية، دراسة حالة الديوان الوطني للسياحة، ماجيستير، العلوم التجارية، جامعة الجزائر 3 ، (2012/2011م).

6- هدير عبد القادر: واقع السياحة في الجزائر و آفاق تطويرها، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2006.

7- خالد كواش: مقومات و مؤشرات السياحة في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، ع1 ، 2004.

خامسا : المواقع الإلكترونية:

وزارة التهيئة العمرانية و السياحة و الصناعة التقليدية ، إحصاءات السياحة لسنة 2014، متوفرة على الرابط التالي:

/http://www.matta.gov.dz/index.php/ar

ب - باللغة الأجنبية:

-1world travel &tourim council, TRAVEL &TOURISM ECONOMIC IMPACT NORTH AFRICA 2016.

-2world travel &tourim council, TRAVEL &TOURISM ECONOMIC IMPACT Algeria 2016

فهرس المحتويات

كلمة شكر

إهداء

مقدمة: 1

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتنمية المحلية

تمهيد: 2

المبحث الأول: مفهوم التنمية المحلية..... 3

المطلب الأول: تعريف التنمية المحلية..... 3

المطلب الثاني : خصائص التنمية المحلية 4

المطلب الثالث :أهمية التنمية المحلية 6

المبحث الثاني: المناطق الصحراوية..... 7

المطلب الأول: تعريف المناطق الصحراوية..... 7

المطلب الثاني:خصائص المناطق الصحراوية 8

المطلب الثالث :الإطار الجغرافي للمواقع الصحراوية في الجزائر 9

المبحث الثالث: إدارة التنمية 15

المطلب الأول: تعريف إدارة التنمية. 15

المطلب الثاني: أدوات إدارة التنمية. 16

المطلب الثالث : أهمية إدارة التنمية 18

خلاصة الفصل:..... 19

الفصل الثاني: واقع التنمية المحلية في المناطق الصحراوية

تمهيد: 21
المبحث الأول:الصعوبات التي تواجه عملية التنمية في المناطق الصحراوية 22
المطلب الأول : الصعوبات السياسية..... 22
المطلب الثاني: الصعوبات الإدارية 27
المطلب الثالث : الصعوبات الإقتصادية..... 32
المبحث الثاني : دور السلطات المحلية في التنمية المحلية 35
المطلب الأول: دور الولاية في التنمية المحلية: 35
المطلب الثاني : دور البلدية في التنمية المحلية..... 36
المطلب الثالث :دور الدائرة في التنمية المحلية..... 39
المبحث الثالث : مقومات التنمية السياحية في الصحراء الجزائرية 42
المطلب الأول:مقومات الجذب (الطبيعة، الصحراء)..... 43
المطلب الثاني:مقومات الجذب التاريخية و التراثية. 44
المطلب الثالث: معوقات السياحة الصحراوية في الجزائر 45
خلاصة الفصل:..... 48
الفصل الثالث: مستقبل التنمية في المناطق الصحراوية
تمهيد :..... 50
المبحث الأول: السياحة الصحراوية في الجزائر 51
المطلب الأول: تعريف السياحة الصحراوية 51
المطلب الثاني: أنواع السياحة الصحراوية..... 54
المطلب الثالث : مقومات السياحة الصحراوية 55
المبحث الثاني: الصناعة الطاقوية..... 58

المطلب الأول :تعريف الصناعة الطاقوية 58
المطلب الثاني :أنواع الصناعة الطاقوية 59
المطلب الثالث: أهمية الصناعة الطاقوية 64
المبحث الثالث :الفلاحة في المناطق الصحراوية..... 65
المطلب الأول: تعريف الفلاحة..... 66
المطلب الثاني: أنواع الفلاحة الصحراوية 66
المطلب الثالث: أهمية الفلاحة الصحراوية 66
خلاصة الفصل:..... 68
خاتمة 70
قائمة المراجع:..... 73

ملخص العربية :

إن تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة في الوقت الراهن أضحى الشغل الشاغل للدول والحكومات، باعتبار صعوبة المزاوجة بين البعد الاقتصادي والبعد البيئي في البرامج التنموية، كما أن تحقيق التنمية المستدامة بالأقاليم الصحراوية الجزائرية، يتطلب رؤية تنموية خاصة، تأخذ بعين الاعتبار السمات البيئية والجغرافية لهاته المناطق و تطرقنا في هذه الدراسة على التوالي تحديد مفهوم التنمية المحلية بشكل عام و من التطرق الى واقع التنمية المحلية في المناطق الصحراوية و مقومات التنمية السياحية في الصحراء الجزائرية و أيضا مستقبل التنمية في المناطق الصحراوية و هذا بمناقشة إمكانيات السياحة الصحراوية في الجزائر و كذا التحديات التي تواجهها.

الكلمات المفتاحية :

التنمية، الصحراء، التنمية المستدامة، التنمية المحلية في المناطق الصحراوية، الصحراء الجزائرية.

Résumé :

Parvenir à un développement économique global et durable à l'heure actuelle est devenu une préoccupation pour les pays et les gouvernements, compte tenu de la difficulté de marier la dimension économique et la dimension environnementale dans les programmes de développement, et parvenir à un développement durable dans les régions désertiques algériennes nécessite une vision particulière du développement, qui prend en compte les caractéristiques environnementales et géographiques de ces régions et Dans cette étude, nous avons discuté successivement de la définition du concept de développement local en général et d'aborder la réalité du développement local dans les zones désertiques et les éléments de développement touristique dans le désert algérien , ainsi que l'avenir du développement dans les zones désertiques et ce en discutant des possibilités du tourisme désertique en Algérie ainsi que des défis auxquels il est confronté.

Les mots clés :

Développement, Sahara, développement durable, développement local dans les zones désertiques, le Sahara algérien.

Abstract:

Achieving comprehensive and sustainable economic development at the present time has become a preoccupation for countries and governments, given the difficulty of marrying the economic dimension and the environmental dimension in development programmes, and achieving sustainable development in the Algerian desert regions requires a special development vision, which takes into account the environmental and geographical features of these regions and In this study, we discussed successively defining the concept of local development in general and from addressing the reality of local development in the desert areas and the elements of tourism development in the Algerian desert, as well as the future of development in the desert areas and this by discussing the possibilities of desert tourism in Algeria as well as the challenges it faces.

key words:

Development, the Sahara, sustainable development, local development in the desert areas, the Algerian Sahara.